جمعة الأهالي في جت
تقرير التوصيات

الذي يتناول السؤال
"كيف يمكن إتاحة الحيز العام لأهالي جت، بما في ذلك النساء والأطفال، ليصبح فضاءً آمنًا، مريحًا ونظيفًا للجميع؟"

فبراير 2025

مقدم لرئيس المجلس المحلي السيد أشرف حندقلو

دليل المحتوى

المقدمة	3
جمعة الأهالي المحلية –كيف تعمل	3
المختبر لجمعات الأهالي في السلطات المحلية	4
جمعة الأهالي في جت المثلث	5
آلية العمل	5
معطيات أساسية	6
الخلفية والخبراء	6
أعضاء جمعة الأهالي	7
صورة من جمعة الأهالي	8
وثيقة وتوصيات جمعة الأهالي في جت	9
بيان جمعة الأهالي في جت	9
توصيات جمعة الأهالي في جت	10
عنقود 1: بنية تحتية متاحة و ترتيبات مرورية جديدة	10
عنقود 2: تعزيز الشراكة بين السلطة المحلية والجمهور لرفع الوعي والانتماء للحيز العام	18
عنقود 3: حَكُومَة (تقنين وتشريع) / رقابة وتطبيق	24
عنقود 4: مرافق عامة ومؤسسات خدماتية	28
عنقود 5: البنية البيئية والخدماتية	36
عنقود 6: النشاطات الجماهيرية	39

المقدمة

تُعَدّ جمعات الاهالي نموذجًا ديمقراطيًا-تشاوريًا آخذًا في التوسع والانتشار عالميًا خلال العقدين الأخيرين، ويهدف إلى بلورة سياسات عامة أكثر فاعلية، وتعزيز الثقة بين مؤسسات الحكم والمواطنين. في ظل واقع يتّسم الاستقطاب الاجتماعي وتآكل ثقة شرائح واسعة من الجمهور بالمؤسسات الديمقراطية والسياسة التقليدية، تأتي جمعات الاهالي كآلية لطرح استجابة جوهرية لهذه التحديات. وفي هذا السياق، تؤكد الأبحاث الدولية أن إشراك المواطنين في بلورة الحلول العملية يُعَدّ من الركائز الأساسية لتسريع عملية التعافي، وتعزيز المناعة المجتمعية، واستعادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم.

تتيح جمعات الاهالي إشراك الجمهور، بمختلف أطيافه وتنوعاته، في عملية رسم السياسات العامة، وتُعزز صوت المواطن الفرد، من خلال توفير فضاء حواري جوهري يتيح التفاعل بين المواطنين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين صناع القرار من جهة أخرى، على المستويين الوطني والمحلي. كما تُتيح هذه المجالس للقيادات المنتخَبة والسلطات الرسمية الاستفادة من طيف واسع من الأفكار والرؤى والتوصيات التي يطرحها المواطنون، ما يُسهم في توسيع آفاق العمل الحكومي نحو مسارات أكثر ابتكارًا، قائمة على أسس من الثقة المتبادلة والشراكة المجتمعية. وتحظى هذه الآلية بدعم جهات دولية عديدة، من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والمفوضية الأوروبية، اللتان تشجعان على تبنّي نموذج المجالس المدنية وتوسيع نطاق استخدامه.

قد تم، بالفعل، تطبيق وتوثيق مئات جمعات الاهالي على مدار السنوات الماضية، حيث تناولت طيفًا واسعًا من القضايا، من بينها: البيئة وأزمة المناخ، والسياسات الاجتماعية والتعليمية، وقضايا المواصلات، والصحة وغيرها.

جمعة الأهالي المحلية – كيف تعمل؟

عند اتخاذ السلطة المحلية قرارًا بعقد جمعة أهالي، فإنها تُفوّض مجموعة تمثيلية من السكان – مواطنين عاديين – بدراسة قضية معقدة مطروحة على جدول أعمالها، والتداول بشأنها، وصياغة توصيات عملية في هذا الشأن.

يتم اختيار أعضاء جمعة الاهالي من خلال عملية قرعة، تستند إلى قاعدة بيانات السكان في تلك السلطة، مع الحرص على ضمان تمثيل ديمغرافي متوازن، بحيث يعكس المجلس جميع مكونات المجتمع المحلي، وكأنّ "كافة سكان السلطة قد أُدخِلوا إلى غرفة واحدة".

يتلقى أعضاء جمعة الأهالي المعرفة اللازمة حول القضية المطروحة، من خلال الاستعانة بخبراء ومصادر معرفية متنوعة، ثم يباشرون إجراء نقاشات معمّقة ومستندة إلى المعرفة، بهدف بلورة توصيات توافقية. وتُتاح في هذا الإطار الفرصة لجميع المشاركين للتعبير عن آرائهم بشكل متساوٍ. وتتمثل الغاية في الوصول إلى أوسع قدر ممكن من التوافقات حول توصيات تخدم الصالح العام.

بحسب الأعراف المتّبعة، فإن التوصيات التي تُدرج في التقرير النهائي للجمعة هي تلك التي تحظى بتأييد ما لا يقل عن 80% من أعضاء المجلس. وفي ختام أعماله، تقدّم الجمعة تقريرها شامل التوصيات إلى السلطة المحلية، التي تُلزَم بدورها بدراسة تلك التوصيات بجدية، وتقديم تقرير مُعلَّل يُفصّل مدى تبنيها للتوصيات وأسباب ذلك.

المختبر لجمعات الأهالي في السلطات المحلية

يُعَدّ المختبر لجمعات الأهالي مشروعًا منبثقًا عن مبادرة "ديمقراطية 3.0"، التي أطلقها "مركز هشل للاستدامة". يعمل مركز هشل على تطوير وتنفيذ رؤية متكاملة للاستدامة، ترتكز على بناء مجتمع عادل ومتماسك، واقتصاد قوي وديمقراطي، وبيئة منتجة وصحية تضمن جودة الحياة لجميع السكان.

يجمع المركز بين المعرفة النظرية والتطبيقية، وينشر قيم ومفاهيم الاستدامة بطرق مبتكرة، كما يرافق ويدعم وكلاء التغيير في مختلف القطاعات لتعزيز مسارات تغيير ذات أثر جوهري في إسرائيل.

تأسست مبادرة "ديمقراطية 3.0" عام 2020 كمبادرة تطوعية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التداولية (الديمقراطية التشاورية)، مع التركيز على تعزيز نموذج جمعات الأهالي(Citizen Assembly) ، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

وقد نشأ مشروع "المختبر لجمعات الأهالي في السلطات المحلية" من رحم هذه المبادرة، ويهدف إلى إرساء نمط جديد من الشراكة بين السلطة المحلية وسكانها، من خلال ترسيخ ثقافة وأساليب الديمقراطية التشاركية. يقوم المختبر بتأهيل قيادات مهنية من داخل السلطات المحلية، ويرافق مجموعة مختارة منهم في مراحل التخطيط والتنفيذ الفعلي لجمعات الأهالي.
تُعد بلدة جت واحدة من بين 17 سلطة محلية استكملت برنامج التأهيل في إطار "المختبر لجمعات الأهالي" لعام 2024، كما أنها واحدة من بين 6 سلطات محلية ريادية ستقوم بعقد جمعة أهالي فعلية خلال عام 2025.

جمعة الأهالي في جت المثلث

حظيت جمعة الأهالي في جت بمرافقة مباشرة وشاملة خلال جميع مراحلها، من قبل:

- السيد أشرف حندقلو – رئيس المجلس المحلي
- السيدة صفاء أبو مخ – مسؤولة مشروع "جمعة الأهالي الأولى في جت" نيابة عن المجلس المحلي

مع انطلاق دراسة المشروع، تم تشكيل لجنة توجيه مهنية، ضمّت في صفوفها مجموعة من أصحاب الوظائف المهنية في المجلس المحلي، وهم:

- السيدة صفاء أبو زهير – مستشارة النهوض بمكانة المرأة
- السيد محمد فواز ناصر – مهندس المجلس
- السيد مقدام وتد – مدير المركز الجماهيري
- السيدة علا أبو غزالة – رئيسة قسم المحاسبة
- السيد ذياب شقر – رئيس قسم الموارد البشرية
- السيدة إيمان غرة – مديرة قسم الموارد وتخطيط المشاريع
- السيدة فلسطين أبو عصبة – العاملة الاجتماعية الجماهيرية
- السيدة عروب عوضي – مركزة قسم الطفولة المبكرة
- السيدة آثار عوضي – مديرة قسم الأمن الجماهيري
- السيدة أميمة غرة – مندوبة قسم المعارف
- السيد صفوت غرة – عضو المجلس المحلي
- السيد نور أبو فول – مدير مكتب رئيس المجلس المحلي

آلية العمل

منذ تشكيلها، منحت لجنة التوجيه تفويضًا لأعضاء اللجنة لمناقشة السؤال المركزي الذي شكّل محور أعمال جمعة الأهالي:

"كيف يمكن إتاحة الحيز العام لأهالي جت، بما في ذلك النساء والأطفال، ليصبح فضاءً آمنًا، مريحًا ونظيفًا للجميع؟"

ومع التشديد على أن يكون العمل وفق الآلية التالية:

1. التعلم والمعرفة – خُصّصت الجلسات الأولى لاستعراض معطيات مهنية وعرض نماذج مقارنة من بلدات أخرى، بهدف تمكين المشاركين من الإلمام بجوانب القضية المطروحة. شارك في هذا المحور خبراء في مجالات التخطيط، جودة البيئة، أمن المجتمع وتخطيط المساحات العامة، حيث قدموا مداخلات مهنية دعمت النقاشات.
2. الحوار التداولي – أدار المشاركون نقاشات تداولية وفق منهجية تتيح لكل عضو في جمعة الأهالي التعبير عن رأيه بشكل متساوٍ، مع التركيز على الاستماع للرؤى المختلفة ومحاولة بناء تفاهمات واسعة النطاق.
3. صياغة التوصيات – خُصّصت الجلسات الأخيرة لصياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق، بالاعتماد على المعلومات التي تم تحصيلها والنقاشات التي أُجريت. تم اعتماد توصيات حصلت على نسبة تأييد لا تقل عن 80% من المشاركين.
4. تقديم التقرير – في ختام عملها، أعدّت جمعة الأهالي تقريرًا شاملًا يتضمن التوصيات، وجرى تسليمه إلى المجلس المحلي، الذي يلتزم بدراسته بشكل جدي وتقديم رد رسمي معلّل حول مدى تطبيق هذه التوصيات.

معطيات أساسية

عُقدت جمعة الأهالي خلال الفترة الممتدة بين 18 يناير وحتى 22 فبراير 2025، وشملت:

- 5 لقاءات عمل
- إجمالي 36 ساعة عمل
- عُقدت الجمعة بقيادة طاقم المجلس متمثلا بصفاء أبو زهير، المستشارة للنهوض بمكانة المرأة. حيث رافق الطاقم سندس صالح من المختبر الخاص بجمعات الاهالي في السلطات المحلية. كما وأدارت لقاءات الجمعة كل من سندس صالح، إيمان غرة الملك، مرفت عودة وعز الدين السعد من المختبر الخاص بجمعات الاهالي.

الخلفية والخبراء

مع انطلاق المشروع تم شرح سؤال الجمعة ,ما الدافع من اختياره ومدى حاجته في المجتمع الجتاوي من قبل الطاقم المرافق ورئيس المجلس وأعضاء من لجنة التوجيه , بالاضافة تلقى أعضاء الجمعة وثيقة معلومات عن خلفية الموضوع المطروح للنقاش .

كما تمحورت اللقاءات الأولى في الجمعة لوضع أسس علمية تسهل التعامل مع سؤال الجمعة للمشاركين وتسلط الضوء على جوانبه المختلفة والتي قد وضعت نصب أعينهم أو غفلوا عنها ليكون لديهم كافة المعلومات ذات الصلة بالموضوع, ولهذا التقى اعضاء الجمعة خبراء بارزين في مناحي مختلفة لسؤال الجمع وهم :

- البروفيسور راسم خمايسي، جامعة حيفا – الحيّز العام في المجتمع العربي: الواقع، التحديات، والتطلعات.
- الاستاذة ميساء توتري، العيادة الحضرية – آلية اتخاذ القرارات المشتركة المستندة إلى الثقافة الفلسطينية؛ تطوير مساحات مشتركة مجتمعية.
- الاستاذ بهاء ملحم، معهد التخنيون – ما هو الحيز العام ذو الجودة العالية؟ الرؤية (قابلية المشي، التظليل).
- الاستاذة سلمى أبو عابد، معهد التخنيون – إعادة تأهيل الوادي في جت.
- الأستاذ عابد نمارنة، المدير العام لجمعية "الأمل" – قوة المجتمع المحلي.
- الاستاذة منار فايس سرية، المديرة السابقة لبرنامج "Urban 95" في الطيرة – التخطيط من أجل العائلات والأطفال.

أعضاء جمعة الأهالي

انطلق مسار اختيار أعضاء جمعة الأهالي عبر حملة إعلامية شاملة أطلقها المجلس المحلي، هدفت إلى تعريف الجمهور بالمشروع وأهدافه، وتشجيع الأهالي على الانخراط في هذه المبادرة المجتمعية الرائدة. وقد شملت الحملة نشر دعوات عبر وسائل متعددة، منها:

- شبكات التواصل الاجتماعي.
- المواقع الإلكترونية المحلية.
- مجموعات الواتساب المجتمعية.
- توزيع منشورات ورقية (فلايرات) في الأماكن العامة.

في إطار الحملة، تم توجيه دعوة مفتوحة لجميع السكان المهتمين للمشاركة من خلال تعبئة استمارة إلكترونية مخصصة، تضمنت أسئلة متنوعة حول الخلفية الشخصية والدوافع والرغبة في المشاركة.

بعد استلام الاستمارات، أجريت قرعة تهدف إلى ضمان تشكيل مجموعة متوازنة تمثل مختلف الشرائح السكانية في جت، مع مراعاة التوازن بين النساء والرجال، والتوزيع العمري المتنوع، ومستويات التعليم المختلفة، بهدف ضمان أن تعكس المجموعة المشاركة الصورة الحقيقية للتنوع الاجتماعي والديمغرافي في البلدة.

ولتعزيز الالتزام والجديّة، أُجريت مكالمات هاتفية مباشرة مع الأفراد الذين اختيروا في القرعة، بهدف التأكد من استعدادهم للالتزام الكامل بالمشاركة في جميع مراحل جمعة الأهالي، بما في ذلك حضور اللقاءات والمساهمة الفعّالة في النقاشات وصياغة التوصيات.

في ختام هذه العملية، تشكّلت مجموعة تضم 48 عضوًا وعضوة، يُمثلون بشكل متوازن ومُنصف مختلف شرائح المجتمع المحلي في جت، ليحملوا على عاتقهم مسؤولية التداول المشترك حول القضية المطروحة، وصياغة توصيات تعبّر عن رؤية الأهالي بمختلف أطيافهم.

تم اختيار هذه المجموعة وفق معايير واضحة تضمن التمثيل العادل، بحيث تجسد الأصوات المتنوعة في المجتمع المحلي، ما يعزز شرعية التوصيات التي ستُرفع لاحقًا للمجلس المحلي.

صورة من جمعة الاهالي

وثيقة وتوصيات جمعَة الأهالي في جَت

بيان جمعة الأهالي في جت

ايمانًا وقناعة منا بأهمية إتاحة الحيز العام لأهالي جت وجعله مكانًا آمنًا، مريحًا ونظيفًا للجميع قمنا على مدار الأسابيع الماضية باجتماعات دورية تضمنت سيرورة عمل بالتعاون مع مختصين وخبراء في مجالات عدة وبشراكة المجلس المحلي بصياغة مجموعة توصيات تتضمن رؤية مجتمعية مستقبلية لجتنا.

خلال صياغة التوصيات قمنا بوضع نصب أعيننا أسس وأولويات تبلور نظرة أهالي جت لتصوّرهم للحيز العام بما في ذلك:

1. الحفاظ على الهوية الجتيّه لدى أهالي البلدة، والأخذ بعين الاعتبار الاختلافات القائمة في النسيج الجتي.
2. إعطاء أولوية وجدولة التوصيات وفقًا لأهميتها.
3. توصيات عينية قابلة للتنفيذ مع حلول ميدانية.
4. اعطاء اهمية للمتابعة والتقييم الدوري لأثر التوصيات.
5. تشمل التوصيات البنية التحتية والحيز العام الفعلي الى جانب تعزيز قيم العطاء والانتماء والمسؤولية الفردية والجماعية تجاه الحيز العام.
6. وضع منظومة قوانين وإجراءات واضحة تساعد في الحفاظ على نظافة وسلامة المرافق العامة، مع التركيز على أهمية الأمن والأمان في الحيز العام وتوفير وسائل آمن مناسبة.

نرى أهمية بالغة بالأخذ بعين الاعتبار وتنفيذ التوصيات المرفقة التي هي ثمرة جهود نخبة متطوعة من أهالي القرية ضمن مشروع جمعة الأهالي، هذا ونوصي ادارة المجلس المحلي بالالتزام بتطوير مشروع جمعة الأهالي عبر دعم لجنة مختارة تنبثق عن مجموعة المتطوعين لمتابعة ومواكبة تنفيذ التوصيات وتطبيقها.

توصيات جمعَة الأهالي في جَت

عنقود 1: بنية تحتية متاحة و ترتيبات مرورية جديدة

تعد الترتيبات المرورية أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تنظيم استخدام الحيز العام وضمان استدامته. من خلال تنظيم حركة المرور، يمكن الحد من التعديات على المساحات العامة مثل الأرصفة والشوارع. إن تحسين البنية التحتية المرورية وترتيب مواقف السيارات وتنظيم حركة المرور يسهم في تقليل الازدحام، مما يعزز استخدام الحيز العام بشكل مستدام ويساهم في تحسين جودة الحياة داخل البلدة.

توصية رقم 1

تخصيص موقف للشاحنات، الحافلات، والمركبات الثقيلة للحفاظ على الحيز العام

تهدف هذه التوصية إلى تنظيم وقوف الشاحنات، الحافلات والمركبات الثقيلة في البلدة بهدف الحفاظ على الحيز العام ومنع التعدي على الأرصفة والمساحات العامة. يشمل ذلك تخصيص موقف خاص لهذه المركبات بحيث يتم توفير مرافق ملائمة لوقوفها مع إجراءات رقابة تشمل كاميرات مراقبة وحراسة لضمان عدم تكدس المركبات في الأماكن غير المخصصة والتقليل من التأثير السلبي على البيئة والحيز العام في البلدة.

خطوات التنفيذ:

- تحديد الموقع المناسب للموقف:

1. إجراء دراسة ميدانية لتحديد الموقع المناسب في البلدة أو خارجها لإنشاء موقف مخصص للمركبات الثقيلة (مثل الشاحنات والحافلات) بحيث لا يؤثر على حركة المرور أو على راحة السكان.
2. التنسيق مع الجهات المعنية مثل قسم الهندسة والمرور لتحديد المساحات المناسبة وتحديد معايير الأمان والراحة في الموقف.
3. وضع خطة لتحديد سعة الموقف بناءً على العدد المتوقع من المركبات الثقيلة مع الاخذ بعين الاعتبار النمو المتوقع بعدد الشاحنات وتنظيم حركة الشاحنات والمنطقة المحيطة.

- تجهيز الموقف وإعداد البنية التحتية:

1. تخصيص أرضية قوية ومستوية لتكون ملائمة لوقوف الشاحنات والمركبات الثقيلة، مع توفير علامات مرورية لتحديد الأماكن المخصصة لكل نوع من المركبات.
2. تركيب كاميرات مراقبة في الموقع لضمان الرقابة المستمرة على الموقف ومنع أي محاولات للاستخدام غير المصرح به.
3. توفير حراس أمن للمراقبة على مدار الساعة لتنظيم وقوف المركبات وضمان الالتزام بالقواعد.

4. التأكد من أن الموقف يوفر الإضاءة المناسبة لضمان الأمان في الليل.

- إنشاء نظام مراقبة وتنظيم المرور:

1. وضع نظام رقابي فعال يشمل تسجيل دخول وخروج المركبات الثقيلة من الموقف وتحديد ساعات الوقوف المسموح بها لتجنب التكدس.
2. وضع إجراءات ملائمة لمعاقبة المركبات المخالفة التي تقف خارج المواقف المخصصة أو في الأماكن غير المسموحة.

- تنظيم حملات توعية للمواطنين وأصحاب المركبات الثقيلة حول أهمية الالتزام بمواقف السيارات المخصصة والضرر الناتج عن التعدي على الحيز العام.
- توفير الخدمات المرافقة (שירותים נלווים) لسائقي المركبات:

1. توفير مرافق لخدمة السائقين مثل مناطق استراحة، دورات مياه بحيث لا يتم إزعاج المناطق السكنية المحيطة.
2. توفير وسائل شحن أو وقود للمركبات الثقيلة في حالة الحاجة إلى إعادة تزويد المركبات بالوقود أو الطاقة.

- تقييم النظام وتحديثه:

1. متابعة استخدام الموقف بشكل دوري من خلال تقارير كاميرات المراقبة وإحصائيات الحركة.
2. إجراء استطلاعات للرأي بين السائقين والمواطنين لتقييم فعالية النظام وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لتعديلات أو تحسينات.
3. تحليل نتائج النظام بشكل دوري لضمان استدامته وتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي – قسم الهندسة والمرافق العامة: الإشراف على تحديد الموقع وتطوير الموقف.

قسم الشرطة والأمن العام: متابعة تنفيذ اللوائح القانونية وضمان الالتزام بالقوانين المتعلقة بوقوف المركبات الثقيلة.

المواطنون وأصحاب المركبات الثقيلة: الالتزام بقواعد استخدام المواقف المخصصة.

الأهداف والجدول الزمني:

الهدف العام: تنظيم موقف للمركبات الثقيلة، منع التعدي على الحيز العام، وضمان الحفاظ على البيئة الحضرية.

الجدول الزمني: تنفيذ المشروع على مدار 12 إلى 24 شهراً من الموافقة على الميزانية، مع تخصيص الأشهر الأولى لدراسة الموقع وتجهيز البنية التحتية، وتفعيل النظام الرقابي مع بداية تشغيل الموقف.

الميزانية: تخصيص ميزانية لتغطية تكاليف بناء الموقف، تركيب كاميرات المراقبة، وتوظيف الحراسة، وتطبيق القانون بالحيز العام.

النتائج المتوقعة:

تقليل التعدي على الأرصفة والمساحات العامة.

تنظيم حركة المرور بشكل أفضل داخل البلدة.

توفير بيئة أكثر تنظيماً وأكثر راحة للمواطنين.

توصية رقم 2

ترتيبات مرورية جديدة للشوارع المكتظة حول المؤسسات التعليمية اضافة للشوارع الضيقة في البلدة القديمة

تنظيم حركة السير في الشوارع الضيقة، خصوصًا في المناطق المكتظة مثل البلدة القديمة وحول المؤسسات التعليمية، لضمان انسيابية المرور، تقليل الازدحام، وتعزيز سلامة الطلاب والمشاة. تشمل هذه الترتيبات تخصيص أماكن آمنة لإنزال الطلاب، تحويل بعض الشوارع إلى أحادية الاتجاه خلال ساعات معينة، ووضع قوانين مرورية صارمة لمنع التكدس العشوائي.

خطوات التنفيذ:

- تحليل الوضع المروري الحالي:

1. إجراء دراسة مرورية شاملة لتحديد أكثر الشوارع الضيقة والمكتظة بالمركبات، وخاصة حول المدارس والروضات.
2. تحليل أوقات الذروة مثل ساعات دخول وخروج الطلاب من المدارس، لمعرفة الفترات الأكثر ازدحامًا.
3. إشراك السكان وأولياء الأمور في استبيانات لجمع الملاحظات حول أبرز التحديات المرورية التي يواجهونها.

- تخصيص ترتيبات مرورية خاصة بالمؤسسات التعليمية:

1. تحويل بعض الشوارع إلى اتجاه واحد خلال ساعات الذروة، مثل ساعات دخول وخروج الطلاب، لتسهيل الحركة وتقليل الازدحام.
2. تحديد مسارات بديلة لحركة المركبات في الشوارع الضيقة بحيث يتم تقليل التقاطعات التي تؤدي إلى ازدحام مروري.
3. تحديد مواقف مؤقتة للسيارات بالقرب من المؤسسات التعليمية في حال توفر مساحة كافية لذلك، بحيث يُسمح للآباء بإيقاف مركباتهم لفترة قصيرة أثناء إنزال أو اصطحاب الأطفال.

- وضع لوائح وقوانين مرورية واضحة وتطبيقها بصرامة:

1. وضع إشارات مرورية واضحة حول المؤسسات التعليمية للإشارة إلى مواقف إنزال الطلاب، الاتجاهات المرورية، والمناطق المحظور الوقوف فيها.
2. تفعيل قوانين مرورية صارمة ضد المركبات التي تتسبب في تعطيل الحركة أو التعدي على الحيز العام مثل الأرصفة والممرات المخصصة للمشاة.
3. نشر دوريات مرورية خلال ساعات الذروة لتنظيم السير ومنع الوقوف العشوائي أمام المدارس.
4. تفعيل منظومة الغرامات والجزاء بشكل تدريجي، بدايةً بحملة لتوعية لمدة ثلاثة أشهر قبل بداية السنة الدراسية، يتبعها على مدارس الفصل الأول إصدار تحذير للمخالفين للقانونين ومن ثم تفعيلها بشكل نهائي.

- تحسين البنية التحتية لتسهيل الحركة المرورية:

1. إعادة تأهيل الأرصفة التالفة تشمل إزالة العوائق وتوسيع الأرصفة في المناطق المكتظة مع إعطاء الأولوية للمناطق القريبة من المؤسسات التعليمية.
2. إنشاء جسور أو معابر مشاة آمنة في المناطق ذات الحركة الكثيفة لتسهيل عبور الطلاب والمشاة.
3. إضافة مطبات صناعية وأضواء تحذيرية بالقرب من المدارس لزيادة مستوى الأمان وتقليل سرعة المركبات.

- التوعية والتواصل مع المجتمع:

1. إطلاق حملات توعية لأولياء الأمور والسائقين حول أهمية الالتزام بالقوانين المرورية وعدم الوقوف العشوائي أمام المدارس.
2. التعاون مع إدارات المدارس والروضات لنشر التعليمات المرورية بين الطلاب وأولياء الأمور.

- استخدام وسائل نقل مثل حافلات المدرسة لتقليل عدد المركبات الخاصة حول المؤسسات التعليمية. مع منظومة خطوط للمدارس وتمويل مشترك مع الأهل.

- المتابعة والتقييم:

1. مراقبة أثر التعديلات المرورية عبر ملاحظات المجتمع وتقارير الشرطة المرورية.
2. إجراء تحسينات مستمرة بناءً على البيانات والتغذية الراجعة من المواطنين والمدارس.
3. تحديث اللوائح المرورية بشكل دوري لمواكبة أي تغييرات في البنية التحتية أو أعداد الطلاب والمركبات.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي – قسم الهندسة والمرور: التخطيط وتنفيذ الترتيبات المرورية.

الشرطة المحلية: الإشراف على تنفيذ القوانين المرورية وتطبيق المخالفات.

إدارات المدارس والروضات: توعية الطلاب وأولياء الأمور بالتعديلات الجديدة.

المجتمع المدني ولجان أولياء الأمور: دعم تنفيذ التعديلات والمساهمة في نشر التوعية.

الأهداف والجدول الزمني:

الهدف العام: تقليل الازدحام في الشوارع الضيقة المكتظة، وتعزيز سلامة الطلاب والمشاة.

الجدول الزمني: تنفيذ التعديلات على مدار بدءًا من الدراسة المرورية وصولًا إلى تنفيذ الحلول الميدانية.

الميزانية: تخصيص موارد لتطوير البنية التحتية، وضع الإشارات المرورية، وتطبيق الأنظمة الرقابية.

النتائج المتوقعة:

تحسين انسيابية حركة المرور في المناطق المكتظة.

تقليل المخاطر والحوادث حول المؤسسات التعليمية.

رفع مستوى الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين المرورية.

توصية رقم 3

تعزيز الحفاظ على الحيز العام بما في ذلك إزالة العقبات من الأرصفة لضمان انسيابية حركة المشاة ومخالفة المعتدين عليه

تهدف هذه التوصية إلى تعزيز الحفاظ على الحيز العام وضمان انسيابية حركة المشاة عبر إزالة العقبات من الأرصفة، وتطبيق قوانين صارمة بحق المعتدين على الحيز العام. يتضمن ذلك إزالة السيارات المتوقفة على الأرصفة، منع أصحاب المحال التجارية من عرض بضائعهم في الأماكن المخصصة للمشاة، إزالة المخلفات والنفايات العشوائية، وأي إنشاءات غير قانونية على الأرصفة مثل الدرجات أو العوائق الأخرى التي تمنع المشاة من استخدام الأرصفة بأمان.

كما تشمل هذه التوصية بناء خطة متكاملة تتضمن حلولًا بديلة، مثل تخصيص مواقف منظمة للسيارات بنظام "أبيض وأزرق" وتفعيل المخالفات على الوقوف غير القانوني، بالإضافة إلى رصد ميزانيات لتفعيل دوريات شرطة المرور وضمان تنفيذ القوانين بشكل فعال.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التوصية تنظيم عملية جمع المخلفات مثل قص الأشجار والمخلفات المنزلية عبر تحديد ساعات وأيام ثابتة لمرور سيارات جمع النفايات بدلًا من الوضع الحالي، مما يساهم في الحفاظ على نظافة الحيز العام.

خطوات التنفيذ:

- دراسة وتحليل الوضع القائم:
  1. إجراء مسح شامل للأرصفة والشوارع لتحديد العوائق الموجودة، وأسباب التعدي على الحيز العام.
  2. تحديد أكثر المناطق تأثرًا بالعوائق مثل الأسواق التجارية، الشوارع الضيقة، والمناطق القريبة من المؤسسات التعليمية.
  3. إشراك السكان وأصحاب المصالح التجارية في نقاشات لمعرفة أسباب التعدي على الأرصفة والبحث عن حلول بديلة قبل إزالة التعدي.
- تفعيل قوانين صارمة لإزالة التعديات:
  1. إصدار قوانين محلية أكثر وضوحًا بشأن استخدام الأرصفة والحفاظ على الحيز العام.
  2. فرض مخالفات مالية فورية على السيارات المتوقفة على الأرصفة، وعرض البضائع في أماكن المشاة، وإلقاء النفايات بشكل غير قانوني.
  3. لافتات تحذير السائقين للمخالفات "אכיפה מוגברת".
  4. تحديد مهلة زمنية لإزالة التعديات قبل تطبيق الغرامات، بحيث يتم توجيه إنذارات أولية للمخالفين.
  5. تعزيز دور شرطة المرور ودوريات الرقابة البلدية لضمان التطبيق الفعلي للقوانين، وزيادة عدد أفراد الدوريات في المناطق الأكثر تضررًا.

- إيجاد حلول بديلة تعزز تطبيق القانون:

1. تخصيص مواقف رسمية بنظام "أبيض وأزرق" مع فرض مخالفات على الوقوف العشوائي أو الوقوف في الأماكن الممنوعة.

2. إيجاد مواقع بديلة للتخزين المؤقت للمخلفات مثل تخصيص حاويات خاصة بجمع مخلفات الأشجار والمخلفات الكبيرة.

3. تحسين خدمات جمع المخلفات عبر تحديد ساعات وأيام ثابتة لمرور سيارة جمع النفايات، مما يقلل من الفوضى الناتجة عن التخلص العشوائي من المخلفات.

- تحسين البنية التحتية للأرصفة:

1. إزالة أي عوائق دائمة مثل درجات غير قانونية أو أعمدة عشوائية.

2. إضافة مطبات صناعية أو علامات مرورية عند مداخل الشوارع المزدحمة لمنع وقوف السيارات على الأرصفة.

3. تحديد مناطق خاصة للمشاة في الأماكن التجارية لمنع استخدام الأرصفة لأغراض غير مخصصة لها

- التوعية والتواصل مع المجتمع:

1. إطلاق حملات توعية حول أهمية الحفاظ على الحيز العام واحترام حقوق المشاة، بمشاركة المدارس، المؤسسات المحلية، والمجتمع المدني.

2. تشجيع المواطنين على التبليغ عن المخالفات عبر منصات التواصل الاجتماعي أو عبر خط ساخن مخصص للبلدية.

3. إشراك أصحاب المحال التجارية والسكان في تصميم الحلول مع إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم من خلال لقاء مفتوح أو طاولة مستديرة يساعد في الوصول إلى حلول تلبي احتياجات جميع الأطراف.

- المراقبة والتقييم المستمر:

1. إجراء تقييم دوري لمدى نجاح الإجراءات المتخذة، وتحليل البيانات حول عدد المخالفات والتعديات التي تمت إزالتها.

2. تحديث القوانين والتدابير وفقًا للمستجدات والتحديات الجديدة التي قد تظهر بعد تنفيذ التعديلات.

الجهة المسؤولة

المجلس المحلي – قسم الهندسة والمرافق العامة: الإشراف على تحسين البنية التحتية للأرصفة والشوارع.

شرطة المرور والبلدية: تفعيل قوانين الوقوف غير القانوني، وإزالة العوائق، وتطبيق الغرامات.

قسم النظافة والبيئة: تنظيم عمليات جمع المخلفات ووضع جداول ثابتة للتخلص من النفايات الكبيرة.

المجتمع المدني والسكان: دعم الجهود في الحفاظ على الحيز العام، والإبلاغ عن المخالفات، والمشاركة في حملات التوعية.

الأهداف والجدول الزمني

- الهدف العام: ازالة العوائق من الأرصفة والحيز العام، وتعزيز انسيابية حركة المشاة، وتطبيق القوانين بفعالية.
- الجدول الزمني:
  1. دراسة الوضع القائم ووضع الخطط.
  2. إعادة تأهيل الأرصفة وبدء إزالة التعديات، تحسين خدمات جمع المخلفات، تخصيص مواقف رسمية بنظام "أبيض وأزرق"
  3. التوعية والتواصل مع المجتمع وإطلاق حملات حول القوانين الجديدة.
  4. تفعيل القوانين، وفرض المخالفات والغرامات المالية.
- الميزانية: تخصيص موارد مالية لدعم تحسين البنية التحتية، توفير دوريات رقابية، وإنشاء مواقف منظمة للسيارات.
- النتائج المتوقعة:
  1. تحسين جودة الحياة للسكان من خلال توفير أرصفة نظيفة وآمنة للمشاة.
  2. تقليل الفوضى المرورية وتعزيز الانسيابية في الشوارع الضيقة والمزدحمة.
  3. رفع مستوى الوعي بأهمية احترام الحيز العام وعدم التعدي عليه.

توصية رقم 4

تعزيز الهوية الجتية من خلال الحفاظ على التراث الثقافي للبلدة القديمة وتطوير الحيز العام فيها

تعزيز الهوية الجتية من خلال الحفاظ على التراث الثقافي للبلدة القديمة، وتطوير الحيز العام فيها، بحيث يُتاح لجميع السكان والزوار الاستفادة من هذه المساحات في إطار يحافظ على قيم البلدة التاريخية والثقافية. من خلال توظيف البلدة القديمة **كأداة** لتعزيز الانتماء، ستكون هذه الخطة بمثابة حلقة وصل بين الماضي والحاضر، مما يعزز الفخر الثقافي ويدعم التنمية المستدامة للبلدة.

خطوات التنفيذ

- تقييم الوضع الحالي للبلدة القديمة عبر إجراء مسح شامل للبلدة القديمة لتحديد المواقع التراثية الهامة والمباني التاريخية التي تحتاج إلى صيانة أو ترميم.
- إعداد دراسة حالة للمرافق العامة والبنية التحتية في البلدة القديمة، لتحديد التحديات والفرص المتاحة للتطوير.
- تشخيص الوضع البيئي في المنطقة القديمة لضمان الحفاظ على البيئة المحيطة والموقع التاريخي للبلدة.
- وضع خطة عمل للحفاظ على التراث عبر وضع خطة ترميم وصيانة شاملة للمباني التراثية، بما في ذلك المباني السكنية والدينية والتجارية ذات الأهمية التاريخية.

- تحديد المناطق السياحية والتجارية التي يمكن تطويرها بطريقة تحافظ على الطابع الجتي القديم دون التأثير على جمالية المنطقة.
- إطلاق مشروع توثيق التراث المحلي يشمل جمع قصص أهل البلدة، الصور التاريخية، والمعلومات الثقافية التي تعزز من القيمة التراثية للمكان.
- تطوير الحيز العام في البلدة القديمة عبر تحسين البنية التحتية في البلدة القديمة، مثل شوارع المشاة، الحدائق العامة، والمرافق الصحية، مع الحفاظ على الطابع التاريخي.
- إعادة تأهيل المساحات العامة لتكون صديقة للمجتمع، تشمل مناطق للتجمع، وفعاليات ثقافية، ومسارات سياحية.
- إنشاء مراكز ثقافية وفنية تعرض التراث المحلي وتستضيف الفعاليات الثقافية لتعزيز ارتباط الأجيال الجديدة بماضيهم الثقافي.
- إشراك المجتمع في الحفاظ على التراث عبر تنظيم ورش عمل توعوية لسكان البلدة حول أهمية الحفاظ على التراث وتعزيز الانتماء من خلال الفهم العميق لتاريخ البلدة.
- إشراك الشباب في الأنشطة التطوعية للمساعدة في ترميم وصيانة الأماكن التراثية، مما يعزز لديهم الوعي بالتراث المحلي، تنظيم فعاليات ثقافية وفنية في البلدة القديمة، مثل المهرجانات والأنشطة التي تسلط الضوء على تاريخ البلدة وثقافتها.

الجهة المسؤولة

المجلس المحلي – قسم التخطيط العمراني: الإشراف على المشاريع التطويرية في البلدة القديمة.

المؤسسات الثقافية والتعليمية: توعية السكان والأجيال الجديدة بأهمية التراث.

الخبراء في مجال التراث والمعماريون: تقديم الاستشارات الفنية في ترميم وصيانة المواقع التراثية.

المجتمع المحلي: المشاركة الفعالة في الحفاظ على التراث وتعزيز الهوية الجتية.

الأهداف والجدول الزمني

- الهدف العام: الحفاظ على التراث الثقافي لبلدة جت وتعزيز الهوية المحلية، مع تطوير الحيز العام بما يتماشى مع الحفاظ على الطابع التاريخي للبلدة.
- الجدول الزمني: تنفيذ خطة العمل على مراحل، تبدأ بتقييم البلدة القديمة خلال الأشهر الأولى، تليها خطوات الترميم والتطوير، ثم إشراك المجتمع وتطوير الأنشطة الثقافية على مدار العام.
- الميزانية: تحدد وفقًا لنطاق المشاريع، مع إمكانية الاستفادة من المنح والتمويلات الخاصة بالمشاريع التراثية والسياحية.
- النتائج المتوقعة: الحفاظ على التراث الثقافي وتحسين وتطوير الحيز العام. تعزيز الانتماء والهوية الجتية بين السكان.

عنقود 2: تعزيز الشراكة بين السلطة المحلية والجمهور لرفع الوعي والانتماء للحيز العام

يعتبر الحيز العام جزءًا حيويًا في حياة المجتمع، ويجب أن يُعزز الوعي حول أهميته للحفاظ عليه من التعدي والإهمال. المؤسسات التعليمية تلعب دورًا أساسيًا في هذه العملية، حيث يمكنها غرس القيم التي تشجع الفرد على احترام هذه المساحات والمساهمة في صيانتها. من خلال التوعية المستمرة في المدارس، والوسائل الاخرى المتاحة وتعزيز الشراكة المجتمعية وبهذا يمكن بناء جيل واعٍ يتحمل المسؤولية تجاه بيئته والمجتمع.

توصية رقم 5

إحصاء وتوفير أطر اجتماعية لا منهجية لتعزيز الانتماء والمسؤولية تجاه الحيز العام

إجراء مسح وإحصاء شامل للأطر الاجتماعية اللامنهجية القائمة حاليًا، ووضع خطة عمل مستندة إلى نتائج الإحصاء، تشمل استراتيجيات قصيرة وطويلة الأمد لتوفير أطر اجتماعية تسهم في تعزيز قيم العطاء والانتماء للبلدة، مع التركيز على الحفاظ على الحيز العام وتنميته.

خطوات التنفيذ:

- إجراء مسح شامل للأطر الاجتماعية اللامنهجية القائمة يشمل جمع بيانات حول الجمعيات، النوادي، والمبادرات الاجتماعية القائمة حاليًا، تصنيف هذه الأطر حسب الفئة العمرية، نوع النشاط، ومدى تأثيرها، تحليل الفجوات والاحتياجات غير المغطاة.
- إعداد تقرير وتوصيات بناءً على نتائج المسح تلخيص أهم النتائج المستخلصة من الإحصاء.
  1. بناء خطة عمل قصيرة وطويلة الأمد
  2. لمدى القصير: تحسين وتوسيع الأطر القائمة لتعزيز قيم العطاء والانتماء.
  3. المدى الطويل: إنشاء أطر اجتماعية جديدة وفقًا للاحتياجات المحددة.
- وضع مؤشرات قياس لأثر هذه الأطر على المجتمع المحلي.
- تأمين الموارد والتعاون مع الجهات المعنية عبر تخصيص ميزانية من المجلس المحلي لدعم الأطر الاجتماعية. وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني لتقديم الدعم اللوجستي والمادي.
- متابعة التنفيذ وتقييم الأثر عبر وضع مؤشرات قياس لأثر هذه الأطر على المجتمع المحلي.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي – الإشراف العام والتنسيق.

قسم التربية والتعليم – دعم البرامج التعليمية المرتبطة بالأطر الاجتماعية.

المجتمع المدني – مشاركة في تنفيذ ودعم الأطر الجديدة.

قسم الهندسة – توفير البنية التحتية الملائمة للأطر الاجتماعية.

أهداف وجدول زمني:

- الهدف العام: تعزيز قيم العطاء والانتماء للحيز العام من خلال أطر اجتماعية لا منهجية فعالة.
- الجدول الزمني: يحدد وفقًا لكل مرحلة، مع تقييم دوري لضمان تحقيق الأهداف.
- الميزانية: تخصص حسب احتياجات كل مرحلة، مع إمكانية الحصول على دعم من جهات مانحة.
- النتائج المتوقعة: تطوير منظومة اجتماعية قوية تساهم في الحفاظ على الحيز العام وتعزيز الروابط المجتمعية.

توصية رقم 6

رفع الوعي في المؤسسات التعليمية لتعزيز الانتماء للحيز العام

تصميم برنامج خاص للمؤسسات التعليمية ضمن خطة طويلة الأمد، يُنفَّذ في مختلف المدارس بالتعاون مع الطواقم التدريسية ولجان أولياء الأمور، بهدف تعزيز وعي الطلاب بأهمية الحفاظ على الحيز العام.

خطوات التنفيذ:

- تصميم برنامج توعوي مخصص:

1. إعداد مواد تعليمية تفاعلية: تصميم محاضرات، فيديوهات، ومقالات توعوية حول أهمية الحيز العام وأثر الحفاظ عليه.
2. استخدام وسائل تكنولوجية حديثة: دمج تطبيقات تفاعلية أو منصات إلكترونية لرفع الوعي مثل الألعاب التعليمية التي تركز على الحفاظ على المساحات العامة.

- تنفيذ ورش عمل ومحاضرات:

1. تنظيم ورش عمل تفاعلية: عقد جلسات توعية مع الطلاب تركز على القيم البيئية والاجتماعية، مع دعوة ممثلين من المجتمع المحلي لإثراء النقاش.
2. محاضرات تفاعلية: إقامة لقاءات مع طلاب المدارس لمناقشة مسؤوليتهم الفردية والجماعية في الحفاظ على الحيز العام.

- إشراك لجان أولياء الأمور والطواقم التدريسية:

1. إشراك لجان أولياء الأمور: تنظيم اجتماعات دورية مع أولياء الأمور لشرح أهمية توعية الأبناء والحفاظ على البيئة العامة.

2. تأهيل المعلمين وتدريبهم على دمج القيم المجتمعية ضمن الأنشطة الصفية، وكذلك كيفية توجيه الطلاب نحو المشاركة المجتمعية الفعالة.

- إطلاق حملات مشتركة بين الأهالي والمدارس:

1. تنظيم حملات توعية مشتركة: عقد حملات توعية بيئية بين الأهالي والمدارس للتعاون في الأنشطة التوعوية وتنظيم أيام نظافة.

2. إشراك الطلاب في أنشطة: تنظيم مسابقات بين المدارس حول أفضل مبادرة للحفاظ على الحيز العام، مثل إنشاء حديقة مدرسية أو تنظيف الشوارع المجاورة.

- تنظيم أنشطة ميدانية لتعزيز التطبيق العملي:

1. أيام عمل تطوعي: تنظيم فعاليات لتنظيف وتحسين المساحات العامة في البلدة، مثل تنظيف الشواطئ أو الحدائق العامة

2. بناء مدارس للمناطق العامة: تبني كل مدرسة منطقة معينة في البلدة للحفاظ عليها بشكل دوري ومتابعتها.

- تقييم البرنامج وتطويره:

1. قياس الأثر: متابعة تأثير البرنامج من خلال استطلاعات رأي الطلاب والمعلمين، وقياس مدى تغير سلوك الطلاب تجاه الحفاظ على الحيز العام.

2. تطوير مستمر: استخدام الملاحظات من المعلمين وأولياء الأمور لتطوير وتحديث البرنامج بشكل مستمر.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي – قسم التربية والتعليم: الإشراف العام وتوفير الموارد. المدارس والطواقم التدريسية: تنفيذ البرنامج داخل الصفوف. لجان أولياء الأمور: دعم ومشاركة في الأنشطة التوعوية.

أهداف وجدول زمني:

- الهدف العام: غرس قيم المسؤولية والانتماء من خلال توعية الطلاب بأهمية الحيز العام.
- الجدول الزمني: تنفيذ البرنامج على مدار العام الدراسي، مع تقييم مرحلي كل فصل دراسي.
- الميزانية: تخصص حسب احتياجات كل مرحلة، مع إمكانية الحصول على دعم من جهات مانحة.
- النتائج المتوقعة: تعزيز وعي الطلاب بأهمية الحفاظ على الحيز العام، وزيادة مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية، وتحقيق بيئة أكثر نظافة وجمالًا في البلدة.

توصية رقم 7

تفعيل وإشراك فئات مجتمعية مؤثرة في رفع الوعي بأهمية الحيز العام

تفعيل دور الفئات المجتمعية المؤثرة، مثل رجال الأعمال، الشخصيات النسائية البارزة، رجال الدين، المعلمين، والقيادات الشبابية، للمساهمة في رفع الوعي بأهمية الحيز العام، الحفاظ عليه، وضمان إتاحته لجميع المواطنين. سيتم ذلك من خلال حملات توعية، مبادرات مجتمعية، وورش عمل تركز على تعزيز المسؤولية المجتمعية والتفاعل الإيجابي مع الفضاء العام.

خطوات التنفيذ

- تحديد الفئات المجتمعية المؤثرة وإشراكها عبر إعداد قائمة بالفئات المؤثرة محليًا، بما في ذلك رجال الدين، الشخصيات العامة، أصحاب المصالح، المعلمين، والمؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي.
- عقد لقاءات وجلسات استماع مع هذه الفئات لتعريفهم بأهمية المشروع وإشراكهم في وضع استراتيجيات التوعية.
- إنشاء لجنة إشراف مجتمعية تضم ممثلين عن الفئات المختلفة لمتابعة تنفيذ الحملات وضمان استدامتها.
- إطلاق حملات توعية مجتمعي عبر تنظيم ندوات ولقاءات مفتوحة بالتعاون مع رجال دين وشخصيات مؤثرة، تتناول أهمية الحيز العام ودوره في تقوية النسيج الاجتماعي.
- إنتاج محتوى إعلامي متنوع مثل مقاطع فيديو، مقالات، ومنشورات توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي يشارك فيها المؤثرون المحليون.
- إطلاق مبادرات عملية في الحيز العام مثل تنظيم أيام عمل تطوعي بالتعاون مع رجال الأعمال والشخصيات المجتمعية لترميم وتحسين الفضاءات العامة.
- تشجيع التبرعات والمساهمات من رجال الأعمال لدعم مشاريع تحسين وتطوير المساحات العامة.

الجهة المسؤولة

المجلس المحلي – قسم العلاقات العامة والتربية: الإشراف العام على تنفيذ الحملة.

لشخصيات المجتمعية المؤثرة: نشر الرسائل التوعوية والمشاركة في الفعاليات.

اشراك رجال أعمال في العمل الإجتماعي

المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني: دعم وتنظيم أنشطة التوعية.

وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي: نشر المحتوى التوعوي وتغطية الفعاليات.

الأهداف والجدول الزمني

- الهدف العام: رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية الحيز العام، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاهه.
- الجدول الزمني: تنفيذ مرحلي يمتد على مدار العام، مع حملات دورية وأنشطة تفاعلية منتظمة.
- الميزانية: تحدد حسب نطاق الأنشطة، مع إمكانية الحصول على دعم من رجال الأعمال والمؤسسات المحلية.

النتائج المتوقعة:

1. زيادة مشاركة الفئات المجتمعية المؤثرة في الحفاظ على الحيز العام.
2. تحسين مستوى الوعي والمسؤولية المجتمعية تجاه الفضاءات العامة.
3. تعزيز روح التعاون والعمل الجماعي بين مختلف فئات المجتمع.

توصية رقم 8

بناء شبكة مجتمعية للتشبيك وإدارة حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي حول موضوع الحيز العام

يعتبر المجلس المحلي الجهة الأكثر قدرة على تنظيم وتوجيه الجهود المجتمعية، نظرًا لكونه الجهة الرسمية المخولة بتنسيق الشؤون البلدية وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي. وبالتالي، يقع على عاتقه دور حيوي في بناء وتنفيذ مبادرات تهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول القضايا التي تؤثر على البيئة والمجتمع، مثل الحفاظ على الحيز العام. من خلال المبادرة لبناء شبكة مجتمعية متكاملة تتيح التواصل بين كافة فئات المجتمع المحلي وبين المؤسسات الرسمية، يمكن للمجلس المحلي ضمان توجيه الرسائل التوعوية بشكل فعّال وتحفيز المجتمع للعمل الجماعي في الحفاظ على المساحات العامة.

تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي حول أهمية الحفاظ على الحيز العام، وضمان إتاحته لجميع المواطنين، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاهه. تشمل هذه المبادرة إنشاء منصات رقمية تفاعلية مثل مجموعات واتساب، منتديات على الإنترنت، وحسابات على منصات التواصل الاجتماعي، التي تساهم في نقل المعلومات، تبادل الأفكار، وتحفيز المشاركة المجتمعية الفعّالة.

خطوات التنفيذ

- بناء إطار في المجلس المحلي مسؤول عن ادارة وبناء شبكة تواصل مجتمعية
- إنشاء منصات تواصل تفاعلية مثل قناة على الواتساب (WhatsApp Channel) أو قنوات تليجرام لربط سكان البلدة ببعضهم البعض، بما في ذلك فعاليات الحيز العام والتحديثات الخاصة بالمشاريع.
- تأسيس منتدى إلكتروني مفتوح لجميع الفئات المجتمعية لمناقشة قضايا الحيز العام، تبادل الأفكار، وتنظيم المبادرات المشتركة.
- تنظيم لقاءات رقمية ومباشرة مع قادة المجتمع، المسؤولين المحليين، والمؤسسات المعنية لفتح قنوات تواصل مستمرة حول تحسين الحيز العام.
- إنشاء محتوى توعوي على منصات التواصل الاجتماعي
- إنتاج محتوى مرئي ومكتوب يبرز أهمية الحيز العام من خلال مقاطع فيديو، إنفوجرافيك، مقاطع صوتية، ومقالات على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، إنستغرام.

- إنشاء حملات توعية رقمية باستخدام الوسوم (#) الخاصة بمشاريع الحيز العام مثل #الحيز_العام_لنا، #نحن_نحافظ_على_جت، مما يسهل نشر المحتوى وتبادل المعرفة.
- مشاركة قصص نجاح ومبادرات مجتمعية تهدف إلى تحسين وتطوير الحيز العام، ليكون ذلك مصدر إلهام للمجتمع.
- تفعيل المشاركة المجتمعية عبر الحملات الرقمية
- إطلاق تحديات ومبادرات على وسائل التواصل الاجتماعي مثل تحدي تنظيف أو تجميل الأماكن العامة، حيث يشارك السكان بتوثيق مشاركتهم في الحملة.
- دعوة المواطنين للمشاركة في استفتاءات واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت حول كيفية تحسين الحيز العام، وأفضل الطرق للحفاظ عليه.
- تنظيم حملات تطوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتحفيز الأفراد والجماعات للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بالحيز العام مثل الزراعة، التنظيف، وترميم الأماكن العامة.
- إشراك الفئات المختلفة في الحملات التوعوية:
- توجيه الحملات إلى الفئات المستهدفة مثل الشباب، الأسر، وكبار السن، من خلال تصميم محتوى مناسب لكل فئة على منصات التواصل الاجتماعي.
- إشراك المؤسسات التعليمية من خلال تنظيم مسابقات أو فعاليات تعليمية لزيادة الوعي حول الحيز العام في المدارس والجامعات.
- استضافة مختصين ومؤثرين محليين على منصات التواصل الاجتماعي لطرح نقاشات حول الحيز العام وتعزيز قيمة الحفاظ عليه.
- التقييم والمتابعة
- قياس التفاعل مع المحتوى الرقمي مثل عدد المشاركات، التعليقات، و الإعجابات على المنشورات الخاصة بالحيز العام.
- إجراء تقييم دوري حول فعالية الحملات التوعوية، من خلال استطلاعات رأي المجتمع والتفاعل مع المشاركين في المنتديات الرقمية.
- تحليل ردود الفعل والتغذية الراجعة من المشاركين لتطوير الحملات المستقبلية وضمان تأثير أكبر في المجتمع.
- دور المجلس المحلي في المبادرة:

1. الدعم اللوجستي والإداري: توفير الموارد اللازمة مثل الفرق الفنية، الدعم المادي، والمرافق الخاصة بإطلاق الحملات التوعوية.
2. التنسيق مع المؤسسات المحلية: العمل مع المؤسسات الأهلية والمدنية لضمان التنسيق الفعّال بين مختلف الجهات المعنية.

3. مراقبة وتقييم النجاح: تتبع تأثير الحملات من خلال إحصائيات المشاركة والتفاعل على المنصات الرقمية، وكذلك تقييم مستوى المشاركة المجتمعية في الأنشطة الميدانية.

الجهة المسؤولة

المجلس المحلي : قسم الإعلام والعلاقات العامة: الإشراف على تنفيذ الحملات وتنظيم المحتوى التوعوي.

المؤسسات التعليمية: دعم حملات التوعية الطلابية وإشراك الأجيال الشابة في النشاطات الرقمية.

المجتمع المدني والمؤثرين المحليون: المساهمة في نشر الوعي وتعزيز التفاعل عبر منصات التواصل الاجتماعي.

الشركات التقنية والمنظمات غير الحكومية: توفير أدوات ومنصات تكنولوجية لدعم التواصل الرقمي بين المواطنين.

الأهداف والجدول الزمني

- الهدف العام: بناء شبكة مجتمعية متكاملة لزيادة الوعي وتفعيل المسؤولية الجماعية تجاه الحفاظ على الحيز العام.
- الجدول الزمني: تنفيذ الحملات على مدار العام مع تقييم مستمر لفعالية المحتوى وحجم المشاركة.
- الميزانية: تخصيص ميزانية لتغطية تكاليف تصميم المحتوى، الحملات الإعلانية على منصات التواصل الاجتماعي، وبناء المنصات الرقمية.
- النتائج المتوقعة:

1. زيادة الوعي المجتمعي: تعزيز الوعي بين المواطنين حول أهمية الحفاظ على الحيز العام.
2. مشاركة مجتمعية فعّالة: زيادة نسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية من خلال منصات التواصل.
3. بيئة محلية أكثر استدامة: تحسين المساحات العامة والبيئة المحلية نتيجة للتنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع والمؤسسات المحلية.

عنقود 3: حَكْومَة (تقنين او تشريع) / رقابة وتطبيق

التقنين أو التشريع، والرقابة وتطبيق القوانين، تعد من العناصر الأساسية لضمان تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع. فعن طريق التشريعات القانونية، يتم وضع إطار قانوني ينظم سلوك الأفراد والمؤسسات، ويحدد حقوقهم وواجباتهم.

توصية رقم 9

سن القوانين المساعدة للحفاظ على المرافق العامة بخطوات قانونية تدريجية

تطوير الحيز العام هو مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع. من خلال التعاون والتكاتف، يمكننا تحويل جت إلى مدينة نموذجية، تتمتع ببيئة نظيفة وجذابة، ومرافق عامة متطورة، وفعاليات مجتمعية متنوعة.

خطوات التنفيذ:

- التوعية بالقوانين الجديدة:

1. البدء بحملات توعية شاملة حول القوانين الجديدة المتعلقة بالحفاظ على المرافق العامة، مثل قوانين الاصطفاف في الأماكن المخصصة أو الالتزام بعدم التعدي على الحيز العام. هذه الحملات تشمل المدارس، الجمعيات، ووسائل الإعلام المحلية لتوضيح أهمية احترام المساحات العامة.

- فترة تفعيل القوانين عبر إصدار تحذير عوضًا عن المخالفات:

1. يتم تخصيص فترة تحذيرية في بداية تطبيق القوانين الجديدة حيث يتم إرسال إشعارات تحذيرية للمواطنين عبر الوسائل المختلفة (الإعلانات العامة، وسائل التواصل الاجتماعي، اللوحات الإرشادية.)

2. خلال هذه الفترة، يتم منح الأفراد فرصة لتصحيح سلوكهم قبل فرض المخالفات. على سبيل المثال: نظام "أبيض أزرق" لاصطفاف السيارات: يمكن تحذير السائقين الذين يصطفون في أماكن غير مخصصة قبل فرض غرامات عليهم. التعدي على الأرصفة: يتم إرسال إشعارات لأصحاب المحلات التي تستخدم الأرصفة أو الطرق العامة بشكل غير قانوني، مثل وضع البضائع في الأماكن المخصصة للمشاة.

- تطبيق المخالفات وتفعيل القوانين المساعدة، بعد فترة الانتقالية، يتم تطبيق المخالفات على المخالفين، مثل:

1. الاصطفاف في أماكن غير مخصصة: فرض غرامات على السائقين الذين يصطفون في أماكن غير مصرح بها.

2. التعدي على الحيز العام : فرض عقوبات على الأفراد الذين يرميون المخلفات في الأماكن العامة أو الذين يتعدون على الأرصفة والمناطق المخصصة للمشاة.

3. التعدي من قبل المصالح التجارية: فرض غرامات على المحلات التجارية التي تضع البضائع في الأماكن العامة أو التي تحتل الأرصفة بطرق غير قانونية.

4. إغلاق الطرق لأغراض شخصية: فرض عقوبات على الأفراد أو المؤسسات التي تغلق الطرق أو المسارات لأغراض شخصية أو تجارية دون إذن رسمي.

- توظيف دوريات شرطة ورقابة بلدية:

تفعيل دوريات شرطة ودوريات بلدية لضمان تنفيذ القوانين بشكل فعّال. يشمل ذلك مراقبة الأماكن العامة بشكل دوري، والتحقق من مدى التزام الأفراد والمصالح التجارية بالقوانين المعتمدة.

- تجنيد التمويل والدعم:

تخصيص ميزانية لدعم تنفيذ هذه القوانين عبر تعزيز فرق التفتيش ورصد المخالفات. كما يمكن التعاون مع مؤسسات خاصة أو منظمات غير حكومية لتغطية تكاليف هذه العمليات.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي: الإشراف على تطبيق القوانين، تخصيص الموارد اللازمة، وتنسيق العمل بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المحلي.

المركز الجماهيري: تنظيم حملات التوعية والتثقيف، والعمل على إشراك المواطنين في تطبيق هذه القوانين.

الشرطة والبلدية: تطبيق المخالفات ورصد المخالفات التي تحدث في الأماكن العامة.

الأهداف والجدول الزمني:

- تعزيز الالتزام بحماية المرافق العامة: فرض قوانين فعّالة تضمن أن جميع المواطنين والمصالح التجارية يلتزمون بالحفاظ على المرافق العامة.
- تحقيق بيئة أكثر تنظيماً: ضمان بيئة نظيفة وآمنة للمواطنين من خلال مكافحة التعديات على المساحات العامة.
- تعزيز الوعي المجتمعي: رفع الوعي حول أهمية احترام القوانين المتعلقة بالحيز العام، من خلال برامج توعية وحملات تحفيزية.
- الجدول الزمني:
  1. المرحلة الأولى: تنفيذ حملات توعية وإعلامية حول القوانين الجديدة المتعلقة بالمرافق العامة.
  2. المرحلة الثانية: تطبيق فترة تحذيرية للمواطنين مع تخصيص قنوات لإرسال إشعارات تحذيرية.
  3. المرحلة الثالثة: فرض الغرامات والمخالفات على المخالفين وتكثيف دوريات المراقبة.
- التقييم المستمر: يتم تقييم البرنامج بشكل دوري مع إجراء تعديلات إذا لزم الأمر.
- النتائج المتوقعة:

1. تحقيق التزام واسع بالقوانين: تطبيق القوانين بشكل فعّال سيؤدي إلى تقليل التعدي على المرافق العامة والحيز العام.
2. زيادة الوعي المجتمعي: من خلال الحملات التوعوية، سيزداد وعي المواطنين بأهمية الحفاظ على الأماكن العامة.
3. تعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية: ستكون النتائج المثمرة لهذه التوصية عاملاً رئيسيًا في تعزيز التعاون بين الأفراد والمجتمع المحلي.

توصية رقم 10

تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ توصيات جمعة أهالي في المجلس المحلي

انطلاقاً من أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي، وتقديراً للدور القيّم الذي قامت به جمعة أهالي تأتي هذه التوصية بهدف ضمان متابعة فعالة لتوصيات جمعة الأهالي وتنفيذها من قبل المجلس المحلي. إنشاء آلية متابعة واضحة وشفافة تعد خطوة أساسية لترسيخ مبادئ الديمقراطية، وضمان أصوات الأهالي التي تم تمثيلها في جمعة الأهالي. تهدف

التوصية لتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات جمعة أهالي تتألف من ممثلين عن جمعة الأهالي نفسها. تتولى هذه اللجنة مسؤولية المتابعة المستمرة لعملية تنفيذ التوصيات المقدمة من جمعة الأهالي، وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز لكل من المجلس المحلي والجمهور، مع التركيز بشكل خاص على ضمان الشفافية في جميع مراحل العملية.

خطوات التنفيذ:

- تشكيل اللجنة:

1. عدد الممثلين من جمعة أهالي: تتكون اللجنة من خمسة ممثلين يتم اختيارهم من بين أعضاء جمعة أهالي الأصلية. يُراعى في هذا العدد تحقيق التوازن بين التمثيل الشامل لوجهات النظر المختلفة وضمان كفاءة عمل اللجنة.
2. آلية الاختيار الشفافة: يتم اختيار الممثلين من خلال قرعة علنية تجرى بين جميع أعضاء جمعة أهالي الذين يبدون رغبتهم في الانضمام إلى لجنة المتابعة. تضمن القرعة العلنية نزاهة الاختيار وشفافيته، وتتوافق مع مبادئ جمعة الأهالي.
3. مدة العضوية المحددة: تكون مدة عضوية أعضاء اللجنة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. تضمن هذه المدة تحقيق الاستمرارية في المتابعة، مع إتاحة الفرصة لتداول الأعضاء وضمان مشاركة أوسع من جمعة الأهالي على المدى الطويل.

- دور اللجنة تجاه المجلس المحلي والجمهور:

1. الدور الرقابي أمام المجلس المحلي:

- استلام التقارير الدورية من المجلس: تتلقى اللجنة تقارير دورية مفصلة وشفافة من مختلف أقسام المجلس المحلي المسؤولة عن تنفيذ التوصيات. يجب أن تتضمن هذه التقارير معلومات واضحة حول الخطوات التنفيذية المتخذة، ومؤشرات الأداء القابلة للقياس، وأي تحديات أو تأخيرات في التنفيذ، والجداول الزمنية المعدلة إن وجدت.
- قد اجتماعات دورية مع المجلس: تعقد اللجنة اجتماعات دورية علنية مع ممثلين عن المجلس المحلي، بما في ذلك مسؤولين تنفيذيين وأعضاء من المجلس المنتخب. تُخصص هذه الاجتماعات لمناقشة التقارير المقدمة، وطرح الأسئلة والاستفسارات، وتقديم التوصيات والاقتراحات لتحسين عملية التنفيذ. يتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات ونشرها للجمهور لضمان الشفافية.
- تقديم توصيات للمجلس بناءً على المتابعة: يحق للجنة تقديم توصيات مكتوبة وعلنية للمجلس المحلي بناءً على نتائج متابعتها. يمكن أن تتضمن هذه التوصيات اقتراحات لتعديل خطط التنفيذ، أو تسريع

وتيرة العمل، أو معالجة أي قصور، أو تحديات يتم رصدها. يلتزم المجلس المحلي بالرد علناً على توصيات اللجنة وتوضيح موقفه منها.

2. دور الشفافية تجاه الجمهور:

- نشر التقارير الدورية للجمهور: تقوم اللجنة بإعداد تقارير دورية مبسطة وبلغة واضحة حول التقدم في تنفيذ التوصيات، وتقديمها للجمهور بشكل دوري ومنتظم. يتم نشر هذه التقارير عبر مختلف قنوات التواصل المتاحة، بما في ذلك موقع المجلس المحلي الإلكتروني، وسائل الإعلام المحلية، وسائل التواصل الاجتماعي، ولوحات الإعلانات العامة في الأماكن الحيوية.
- تنظيم لقاءات عامة مع الجمهور: تنظم اللجنة لقاءات عامة دورية مع الجمهور (على الأقل مرة كل ستة أشهر) لتقديم نتائج المتابعة والإجابة على أسئلة واستفسارات الأهالي. تُعلن هذه اللقاءات مسبقاً ويتم توفير فرص مشاركة واسعة للجمهور.
- إنشاء صفحة إلكترونية مخصصة للمتابعة: يتم إنشاء صفحة إلكترونية مخصصة ويسهل الوصول إليها على موقع المجلس المحلي، تتضمن جميع التقارير الدورية للجنة، محاضر الاجتماعات مع المجلس، التوصيات المقدمة، وردود المجلس عليها، وأي معلومات أخرى ذات صلة بعملية المتابعة. يتم تحديث هذه الصفحة بشكل منتظم لضمان اطلاع الجمهور المستمر على آخر المستجدات.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي: هو المسؤول عن تشكيل اللجنة، وتوفير الدعم اللوجستي والموارد اللازمة لضمان عمل اللجنة بشكل فعال. كما يتولى المجلس توفير تقارير دورية للجنة حول التقدم في تنفيذ التوصيات.

اللجنة المكلفة من جمعة الأهالي: تتولى مسؤولية متابعة تنفيذ التوصيات ومراقبة سير العمل بشكل دوري. كما تضمن اللجنة التواصل المنتظم مع المجلس المحلي والجمهور لتقديم تقارير شفافة حول التقدم المحرز.

مركز "השל" : توفير الدعم المهني وإشراك خبراء في المجالات المختلفة بإرشاد ومرافقة أعضاء اللجنة، وضمان تنفيذ آليات متابعة فعالة.

أهداف:

- ضمان تنفيذ فعال وشفاف للتوصيات: تضمن اللجنة أن تتحول توصيات جمعة أهالي إلى إجراءات عملية ونتائج ملموسة بشكل علني وواضح، مما يعزز ثقة الجمهور في العملية.
- تعزيز المُساءَلة والرقابة الشعبية: تزيد اللجنة من مساءلة المجلس المحلي أمام جمعة الأهالي والجمهور بشكل عام بشأن تنفيذ التوصيات، وتتيح لهم ممارسة الرقابة الشعبية الفعالة.

- تقوية العلاقة بين المجلس والأهالي: تعزز اللجنة من العلاقة الإيجابية والبناءة بين المجلس المحلي وجمعة الأهالي والجمهور، من خلال إرساء ثقافة الحوار المفتوح والشفافية والمشاركة الفعالة في صنع القرار.
- تحسين جودة القرارات المحلية: تساهم اللجنة في تحسين جودة القرارات المحلية من خلال توفير رؤية مستمرة ومتابعة دقيقة لعملية التنفيذ، واقتراح التحسينات والتعديلات اللازمة بشكل علني وشفاف.

عنقود 4: مرافق عامة ومؤسسات خدماتية

المؤسسات الاجتماعية الخدماتية تلعب دورًا حيويًا في تحسين جودة حياة الأفراد وتلبية احتياجات المجتمع، بما في ذلك توفير بيئة آمنة ومُتاحة للجميع في الحيز العام. من خلال تقديم خدمات متنوعة مثل الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي، تساهم هذه المؤسسات في تعزيز استخدام المساحات العامة بشكل منظم وآمن، مما يضمن تلبية احتياجات كافة فئات المجتمع. كما أن دورها في تقليل الفجوات الاجتماعية يسهم في جعل الحيز العام أكثر شمولًا، ويُعزز من استدامته كمساحة مخصصة لكل الأفراد من جميع الشرائح الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه المؤسسات روح الانتماء للبلدة وتُسهم في زيادة الوعي حول أهمية الحيز العام وكيفية الحفاظ عليه واستخدامه بما يخدم المصلحة العامة.

توصية رقم 11

تحسين خدمات البريد كجزء لا يتجزأ من الحيز العام في جت من خلال نقل مكتب البريد إلى مبنى جديد ويسهل الوصول إليه

تعد خدمات البريد التي يسهل الوصول إليها والفعالة جزءًا لا يتجزأ من الحيز العام، وهي ضرورية لتقديم الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، دون تمييز. إن مكتب البريد الحالي في جت لم يعد يلبي احتياجات المجتمع ولا يسهل الوصول إليه لجميع السكان. يقع المكتب في مكان صغير، غير مجهز وغير متاح لجميع المواطنين، ولا تتوفر به مواقف سيارات منظمة ولا مكان انتظار مناسب. يتسبب هذا الوضع في معاناة كبيرة للمقيمين، وخاصة الفئات السكانية الضعيفة، ويضر بجودة الخدمات العامة المقدمة في الفضاء العام في جت.

المشكلة المركزية: لا يمتلك المجلس المحلي في جت سيطرة مباشرة على مكتب البريد، لأنه يتم تشغيله من قبل هيئة خاصة - بريد إسرائيل. لذلك، لا يستطيع المجلس أن يأمر بشكل مباشر بنقل المكتب أو تحسين ظروفه، على الرغم من أهميته كجزء من الحيز العام.

تهدف هذه التوصية لحث المجلس المحلي بالعمل بشكل حازم ومدروس لتحسين خدمات البريد للمقيمين، كجزء من الجهد الشامل لتحسين الحيز العام في البلدة، وذلك من خلال نقل مكتب البريد إلى مبنى جديد ويسهل الوصول إليه وأكثر ملاءمة.

خطوات التنفيذ:

- صياغة خطة استراتيجية وفريق عمل:

1. إنشاء فريق عمل مخصص في المجلس. لمعالجة القضية، ويتكون من ممثلين عن الأقسام ذات الصلة وممثلي الجمهور.

2. صياغة خطة استراتيجية مفصلة لتحسين خدمات البريد كجزء من تحسين الحيز العام، تتضمن أهدافًا قابلة للقياس، وجداول زمنية، ومسؤولية، واضحة. ستركز الخطة على نقل مكتب البريد كعنصر مركزي في تحسين الفضاء العام.

- تحديد الحلول الممكنة وبدائل:

1. تحديد المباني البديلة المملوكة للمجلس أو المملوكة للقطاع الخاص، والمناسبة لإيواء مكتب بريد حديث ويسهل الوصول إليه. يجب إعطاء الأولوية للمباني التي يسهل الوصول إليها بالمواصلات، مع مواقف للسيارات ومكان للانتظار، وفي موقع مركزي.
2. فحص إمكانية التعاون مع جهات خاصة (مبادرين، أصحاب أراض) لإقامة مبنى جديد مخصص لمكتب البريد في الفضاء العام، في إطار اتفاقيات التطوير أو الحوافز.
3. دراسة حالات مماثلة من مدن أخرى في إسرائيل، حيث نجحت مجالس محلية في تعزيز نقل مكاتب البريد إلى أماكن أفضل، مع التركيز على الأساليب والحلول.

- التفاوض مع بريد إسرائيل وإجراء مفاوضات مكثفة مع إدارة بريد إسرائيل، مع عرض معاناة السكان والحاجة الملحة لتحسين ظروف المكتب كجزء من تحسين الفضاء العام.
- التوجه إلى الجهات الحكومية والتنظيمية لصالح تحسين الفضاء العام:

1. التوجه برسالة رسمية إلى وزير الاتصالات والمدير العام لوزارة الاتصالات، مع إرفاق طلب مفصل من بريد إسرائيل، للمطالبة بالمساعدة في نقل مكتب البريد في جت إلى مكان لائق أكثر.
2. التوجه إلى مفوضية المساواة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بادعاء أن مكتب البريد الحالي غير مجهز ويضر بحقوق السكان ذوي الإعاقة في الفضاء العام.
3. تجنيد أعضاء كنيست وشخصيات عامة ذات صلة للمساعدة في دفع القضية أمام الوزارات الحكومية ولجان الكنيست.

- حملة عامة وحشد الدعم المجتمعي لتحسين الفضاء العام:

1. إطلاق حملة عامة لزيادة الوعي بمعاناة مكتب البريد الحالي والحاجة إلى نقله. ستشمل الحملة نشاطًا على الشبكات الاجتماعية والصحافة المحلية وقنوات اتصال أخرى.
2. تنظيم عريضة عامة تدعو بريد إسرائيل والحكومة إلى العمل على نقل مكتب البريد.
3. التعاون مع منظمات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني العاملة على تعزيز الخدمات العامة التي يسهل الوصول إليها في الحيز العام.

الجهة المسؤولة:

- بريد إسرائيل: الهيئة المركزية التي يجب التوجه إليها وإدارة المفاوضات معها.
- وزارة الاتصالات: الهيئة الحكومية المشرفة على بريد إسرائيل وخدمات البريد في الدولة، والمسؤولة عن جودة الخدمات العامة.
- مفوضية المساواة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: هيئة يمكن أن تساعد في تعزيز إمكانية الوصول إلى مكتب البريد.
- لجنة الاقتصاد في الكنيست: لجنة ذات صلة بمناقشة موضوع خدمات البريد والاستهلاك.
- منظمات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني: هيئات يمكن أن تساعد في حشد الدعم العام وممارسة الضغط العام.

توصية رقم 12

توحيد المرافق العامة وادخالها لمخطط الفاتمال ليتم تركيزها بمنطقة واحدة

تهدف هذه التوصية إلى إنشاء منطقة موحدة تضم جميع الخدمات والمرافق التابعة للسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية. تشمل هذه المرافق، على سبيل المثال، اتحاد مياه وادي عارة، مكتب ودورات السياقة الآمنة، مختلف مؤسسات المجلس المحلي، وكذلك المؤسسات الحكومية مثل سلطة الضرائب والتأمين الوطني. كما تشمل الرؤية المستقبلية تخصيص مساحات لمؤسسات حكومية قد تُنشأ في المستقبل. إدخال هذه المرافق ضمن خطة الفاتمال يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة للمنطقة الصناعية ومنطقة الفاتمال، مع التركيز على تلبية احتياجات المواطنين وتطوير المنطقة بشكل شامل.

خطوات التنفيذ:

- إحصاء المرافق والمؤسسات الحالية: إعداد قائمة شاملة للمرافق والخدمات الحالية التي يمكن دمجها في المنطقة الموحدة، مثل خدمات المياه، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها.
- التخطيط لمرافق المستقبل: تحديد المرافق والخدمات التي قد تكون ضرورية في المستقبل، مثل مراكز حكومية جديدة أو مكاتب خدمات إضافية، مع تخصيص المساحات المناسبة لها.
- تخصيص الأرض والموقع: تحديد موقع استراتيجي ضمن منطقة الفاتمال يتسم بسهولة الوصول إليه ويتيح توفير المساحات اللازمة للمرافق الحالية والمستقبلية.
- تصميم البناء: تطوير تصميم معماري يضمن تكامل المرافق ضمن بنية واحدة مع مراعاة توفير وصول سهل لجميع المراجعين، مع مراعاة احتياجات التطوير المستقبلي.
- إتاحة الخدمة للمواطنين من خارج البلدة: تصميم المنطقة بطريقة تسهل وصول المواطنين من خارج البلدة، مما يضمن استيعاب أكبر عدد من المراجعين.

الجهة المسؤولة:

- المجلس المحلي.
- المؤسسات الحكومية ذات الصلة (سلطة الضرائب، التأمين الوطني، وغيرها.
- الشركات الخاصة المعنية بتقديم بعض الخدمات.
- المخططون والمستشارون لضمان تنفيذ التصميم بأعلى معايير الجودة.

توصية رقم 13

اقامة وتفعيل نادي أو حركة للشابات والفتيات وتعزيز الانتماء وإتاحة الحيز العام لهن

تهدف هذه التوصية إلى إنشاء نادٍ تربوي مخصص للشابات والفتيات في جت المثلث، بهدف تقديم حيز عام يعزز النشاطات الاجتماعية، الثقافية والتربوية. سيوفر النادي فرصًا للشابات والفتيات للمشاركة في لقاءات تربوية، أعمال تطوعية، ألعاب ترفيهية، رحلات، وفعاليات اجتماعية، مما يساعد على تطوير مهاراتهن وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي. يهدف المشروع إلى توفير مكان ثابت ومخصص لنشاطات النادي في أوقات محددة، مما يعزز من تفاعل هذه الفئة ويمنحها مساحة للنمو والابداع.

الخطوات التنفيذية:

- دراسة احتياجات الشابات والفتيات:

  إجراء دراسة ميدانية لاحتياجات الشابات والفتيات في البلدة من خلال استبيانات، مقابلات ولقاءات مع الفتيات لتحديد اهتماماتهن واحتياجاتهن الاجتماعية والتربوية.

- تحديد الأهداف التربوية والاجتماعية للنادي: تحديد الأهداف الرئيسية للنادي، مثل تعزيز المهارات الحياتية، تنمية الوعي المجتمعي، توفير بيئة تعليمية مسلية ومشجعة، والتشجيع على المشاركة الاجتماعية والقيادية.
- تخصيص مكان للنادي: البحث عن موقع مناسب في البلدة لإنشاء مقر ثابت للنادي، وتجهيزه بالأدوات اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة، مثل قاعات اجتماعات، مناطق للأنشطة الخارجية، وأماكن للراحة.
- وضع برنامج الأنشطة: تصميم برنامج شامل يشمل جدول فعاليات يضم لقاءات تربوية، ورش عمل، أنشطة ترفيهية، رحلات ميدانية، وفعاليات اجتماعية. يجب إشراك الفتيات في اقتراح الأنشطة لضمان أن تكون الأنشطة متوافقة مع اهتماماتهن واحتياجاتهن.
- تشكيل طاقم إداري وإشرافي: تشكيل فريق من الكوادر التربوية والإدارية لتنظيم الأنشطة والإشراف على سير العمل. يمكن أيضًا إنشاء جمعية مسجلة للنادي لرصد التمويل وتفعيل الأنشطة بشكل مستمر.

- بناء شراكات مع جمعيات ومراكز شبابية: التعاون مع الجمعيات والمراكز الشبابية الأخرى لتوسيع نطاق الأنشطة، بما يشمل دعوة مختصين في مجالات متعددة لتقديم ورشات عمل تدريبية، والقيام بمشاريع مشتركة لتعزيز الفاعلية.
- إطلاق حملات توعوية وترويجية: تنظيم حملات إعلامية للتعريف بالنادي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، اللوحات الإعلانية، والفعاليات المفتوحة لجذب أكبر عدد من المشاركات من فتيات البلدة. يمكن أيضاً تنظيم أيام تعريفية لتوضيح أهداف النادي وأهمية المشاركة فيه.
- تنظيم لقاءات تعريفية وأيام مفتوحة: تنظيم لقاءات تعريفية، أيام مفتوحة وفعاليات استقبال لتشجيع الفتيات على الانضمام للنادي، والتعرف على الأنشطة المختلفة التي يقدمها.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي: تقديم الدعم المالي واللوجستي للمشروع، وتوفير المقر المناسب للنادي.

المؤسسات التعليمية: توفير كوادر تربوية وإشرافية لتنظيم الأنشطة وضمان تنفيذ الأهداف التربوية والاجتماعية.

مؤسسات المجتمع المدني: دعم الأنشطة والبرامج من خلال توفير التمويل والمساعدة اللوجستية، والمساهمة في تنظيم الفعاليات.

المتطوعات من البلدة: المشاركة في تنفيذ الفعاليات والإشراف على الأنشطة المختلفة، والعمل على التواصل مع الفتيات وتحفيزهن للمشاركة.

توصية رقم 14

ترميم، صيانة وتوسيع المؤسسات العامة لإتاحة الحيز العام في المرافق العامة

تُعتبَر المؤسّسات العامّة ركيزةً أساسيّة في توفير الخدمات والأنشطة للمجتمع، إذ تحتضن جميع الفئات العمريّة وتُسهِم في تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي. وانطلاقًا من أهمّية الحفاظ على هذه المرافق وضمان جاهزيّتها واتاحتها لجميع المواطنين في القرية، تأتي التوصية بترميم وصيانة عدد من المرافق المحوريّة مثل المركز الجماهيري، القاعة الرياضيّة بجانب مدرسة البيروني، بيت المعلّم، ومركز الأمّ والطفل. تهدف هذه الجهود إلى توفير بيئة ملائمة وآمنة للمواطنين، وتعزيز جودة الخدمات المقدّمة، بالتعاون بين أقسام الهندسة والمعارف والصحّة في المجلس المحلي.

خطوات التنفيذ:

- تقييم الوضع الحالي وتحديد الأولويات:

1. إجراء تقييم شامل لحالة المؤسسات العامة المستهدفة لتحديد مناطق الضعف أو التلف، مع تحديد أولويات الترميم والصيانة..

2. تحديد أولويات الترميم والصيانة بناءً على الحالة الحالية للمرافق، وتخصيص الأعمال الأكثر أهمية بشكل عاجل.

3. إعداد تقارير تفصيلية حول حاجة كل مؤسسة للصيانة سواء كانت في البنية التحتية، المعدات، أو التجهيزات الأخرى.

- إعداد خطة ترميم وصيانة شاملة:

1. وضع خطة زمنية لترميم وصيانة كل مؤسسة على حدة، مع تحديد الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الأعمال.

2. تخصيص ميزانية لكل مشروع ترميم وصيانة بناءً على التقييم.

3. تحديد الجدول الزمني لأعمال الترميم والصيانة.

- تنفيذ أعمال الصيانة والترميم:

1. تنفيذ أعمال الصيانة والترميم بالتوازي مع الحفاظ على سلامة المواطنين، حيث تشمل الأعمال إصلاح الأسطح، التحديثات الكهربائية، وتحسين المرافق الصحية

2. القيام بصيانة الأجهزة والمعدات المستخدمة في المرافق المختلفة لضمان كفاءتها في تقديم الخدمات.

3. التأكد من الالتزام بالمعايير الهندسية والصحية أثناء تنفيذ الأعمال.

4. تنسيق أعمال التجميل الخارجية لضمان بيئة جميلة وجاذبة لجميع الفئات الاجتماعية، مثل زراعة الأشجار والزهور.

- الاستدامة والصيانة الدورية:

1. تخصيص قسم بالمجلس المحلي: لتولي مهمة الصيانة الدورية لكل المؤسسات العامة، مع متابعة الحالة بانتظام وإجراء التحديثات اللازمة.

2. وضع خطة صيانة دورية لضمان استدامة مرافق المؤسسات العامة بعد ترميمها، وتشمل صيانة المساحات الخضراء والمرافق الصحية، والتأكد من عمل الأنظمة التقنية والكهربائية.

3. تخصيص ميزانية سنوية لصيانة المؤسسات بعد إتمام الترميم.

4. ضمان تنفيذ الصيانة الدورية لجميع المرافق بشكل منتظم، مما يساعد على الحفاظ على المباني في حالة جيدة ويطيل عمرها الافتراضي.

- توفير بيئة ملائمة وآمنة:

1. التأكد من أن كل المرافق مجهزة بمرافق صحية ووسائل الراحة اللازمة.

2. ضمان أن جميع المؤسسات متوافقة مع معايير السلامة والراحة للمواطنين، مثل توفير ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة، توفير الإضاءة المناسبة، وتجهيزات الأمان.

مرافق خاصة ضمن خطوات التنفيذ:

- نقل مركز رعاية الأم والطفل وتوسيع خدماته: تتمثل إحدى القضايا المهمة في توصية ترميم وصيانة المؤسسات العامة في فحص وضع مركز رعاية الأم والطفل في البلدة، حيث تم نقل المركز من موقعين قريبين لمعظم الأمهات إلى مركز واحد صغير دون توسيعه ليلبي احتياجات السكان المتزايدة. ولذلك، تتطلب هذه القضية تشكيل لجنة مختصة من ممثلين عن المجلس المحلي وقسم الصحة، لدراسة آثار هذا النقل على الخدمات المقدمة. يجب أن تشمل الخطة إصلاح هذا الخطأ عن طريق فحص إمكانية توسيع المركز أو بناء مركز جديد في موقع مناسب استراتيجيًا، لتوفير خدمات صحية وتعليمية ملائمة للأمهات والأطفال، بالإضافة إلى إضافة مرافق صحية ملائمة، وتوفير خدمات إضافية تواكب احتياجات البلدة. كما ينبغي التأكد من استدامة هذه الخدمة وجودتها على المدى الطويل من خلال تقييم دوري لمرافق المركز.

1. دراسة وتقييم الوضع الحالي: تقييم احتياجات السكان: أخذ بعين الاعتبار النمو السكاني في البلدة وتوزيع الأسر، وتحديد مواقع الأمهات والأطفال في البلدة لتحديد ما إذا كان المركز الحالي يلبي احتياجاتهم. تحديد نقاط الضعف: دراسة قرار نقل المركز من موقعين إلى مركز واحد صغير وتحليل تأثير هذا النقل على الخدمة المقدمة للأمهات والأطفال، بما في ذلك القرب الجغرافي، القدرة الاستيعابية، وجودة الخدمات.
2. تشكيل لجنة مختصة لفحص الموضوع: تشكيل لجنة من ممثلين عن المجلس المحلي، قسم الصحة، البيئة، المجتمع المحلي، والطواقم الطبية لدراسة الوضع الحالي وتقديم توصيات عملية لمعالجة القصور الحاصل. إجراء لقاءات مع الأمهات والأهالي للحصول على آرائهم واقتراحاتهم فيما يتعلق بتقديم الخدمات والرعاية.
3. إعداد خطة لتوسيع وتحسين المركز: توسيع المركز: البحث عن إمكانية توسيع المركز الحالي أو بناء مركز جديد في موقع استراتيجي يتيح سهولة الوصول لجميع الأمهات والأطفال، ويأخذ في اعتباره المسافة بين الأحياء السكنية. إضافة خدمات جديدة: دمج خدمات إضافية تواكب احتياجات السكان مثل خدمات استشارية صحية، خدمات تعليمية وترفيهية للأطفال، واستضافة ورش عمل تربوية.

- توسيع المكتبة العامة وتفعيل استخدامها تُعدّ المكتبة العامة مركزًا ثقافيًا وتعليميًا هامًا يجب أن يكون ملائمًا لحجم سكان البلدة واحتياجاتهم. لذا، تتطلب هذه التوصية توسيع المكتبة العامة من حيث المساحة والمحتوى، لضمان توفر بيئة تعليمية مناسبة ومتقدمة تخدم جميع الفئات العمرية. كما يشمل ذلك تحديث البنية التحتية، وإضافة مساحات مخصصة للقراءة، والمطالعة، وعقد ورشات عمل، وبرامج تعليمية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تفعيل برامج توعوية تهدف إلى تشجيع المواطنين على استخدام المكتبة، مثل تنظيم لقاءات مع كتّاب، وإقامة نوادٍ للقراءة، وتعزيز الاستفادة من التقنيات الرقمية والمكتبات الإلكترونية، لضمان جعل المكتبة مركزًا ديناميكيًا للحياة الثقافية والتعليمية في البلدة.

- تخصيص مكان لمجلس الطلاب البلدي لعقد اجتماعاته الدورية يُعتبر مجلس الطلاب البلدي هيئة تمثيلية مهمة تُعزز مشاركة الشباب في الحياة المجتمعية وتطوير القيادة الطلابية. لذا، تتطلب هذه التوصية توفير وتخصيص مكان دائم ومجهز بعناية لعقد اجتماعات المجلس بشكل دوري. يجب أن يكون هذا المكان مزودًا بالمرافق الأساسية مثل قاعة اجتماعات ملائمة، وسائل عرض وتكنولوجيا حديثة، ومكاتب عمل لمتابعة الأنشطة والمشاريع الطلابية. كما يُنصح بدمج هذا الفضاء ضمن أحد المرافق العامة أو المؤسسات التعليمية لتسهيل الوصول إليه وضمان استمرارية نشاط المجلس بفعالية.

الجهة المسؤولة:

قسم الهندسة: للقيام بالإشراف على أعمال الترميم والصيانة وتنظيم عمليات التنفيذ.

قسم المعارف: لضمان جاهزية المؤسسات التعليمية والثقافية في البلدة.

قسم الصحة: لضمان مطابقة المرافق للمواصفات الصحية والأمنية.

قسم الصيانة: تخصيص قسم في المجلس المحلي لمتابعة وتنسيق أعمال الصيانة الدورية والمستقبلية.

عنقود 5: البنية البيئية والخدماتية

يمثّل عنقود البيئة إطارًا متكاملًا للنهوض بالبنية البيئية والخدماتية في البلدة، إذ يتضمّن سلسلة من التوصيات التي تجمع بين التخطيط الحضري وتكريس المساحات الخضراء. وتشمل هذه التوصيات تعزيز الحدائق البيئية، وترميم المؤسسات العامة، وتطوير المنتزهات القائمة وإنشاء أخرى جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة. كما تُولي الاهتمام بإقامة سوق شعبي وتنفيذ مشروع "جت لاند" لتعزيز الحركة الاقتصادية والترفيهية. ويقع النجاح في تطبيق هذه المبادرات على عاتق المجلس المحلي وشركائه، ضمن رؤية شاملة تضمن مشاركة المجتمع وتحقيق الاستدامة.

توصية رقم 15

استغلال المساحات الخضراء في المناطق السكنية لتكون متاحة للسكان المجاورين وملائمة لجميع الفئات

تُعد المساحات الخضراء من العناصر الأساسية لتحسين جودة الحياة البيئية والاجتماعية في البلدة، حيث توفر بيئة طبيعية ومتنفسًا لجميع الفئات العمرية. تهدف هذه التوصية إلى استغلال المساحات الخضراء في المناطق السكنية، مع تطويرها لتلبية احتياجات السكان المتنوعة. كما تركز على ضمان سهولة الوصول إلى هذه المساحات وتوفير مرافق صحية ملائمة، مع إشراك المجتمع في جميع مراحل المشروع وضمان استدامته على المدى الطويل.

الخطوات التنفيذية

- تشكيل فريق عمل مخصص لهذه القضية

1. تشكيل فريق عمل متخصص من ممثلين عن أقسام الهندسة، البيئة، التخطيط الحضري، والشؤون الاجتماعية، وممثلين عن المجتمع المحلي.

2. متابعة تطوير المساحات الخضراء منذ بداية المشروع وحتى مراحل التنفيذ والصيانة.

3. تخصيص مسؤوليات محددة لكل عضو في الفريق لضمان سير العمل بشكل منظم وفعال.

- جرد المواقع السكنية وتحديد المساحات القابلة للتطوير

1. إجراء مسح شامل للمناطق السكنية لتحديد جميع المساحات الخضراء المتاحة التي يمكن استغلالها وتحويلها إلى حدائق ومتنزهات.

2. تخصيص المساحات وفقًا لاحتياجات السكان، مثل مناطق ألعاب للأطفال، مسارات للمشي، أماكن للاسترخاء والتجمعات المجتمعية.

- توفير مرافق صحية ووصول سهل

1. إلزام المجلس المحلي بتوفير مرافق صحية مناسبة (دورات مياه، مغاسل).

2. تسهيل الوصول إلى المساحات الخضراء لجميع فئات المجتمع، بما يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

- إشراك الجمهور والشفافية

1. نشر تقارير دورية حول تقدم المشروع، بما في ذلك الجداول الزمنية والميزانيات، لضمان الشفافية في عملية التنفيذ.

2. إشراك المجتمع المحلي في تصميم المساحات الخضراء لضمان تلبية احتياجات السكان.

- الاستدامة والصيانة المستمرة

1. إعداد خطة صيانة طويلة الأجل للحفاظ على المساحات الخضراء نظيفة وصحية.

2. تعيين عمال صيانة متخصصين والتأكد من وجود ميزانية سنوية مخصصة للصيانة.

3. استخدام تقنيات صديقة للبيئة، مثل نظم الري الذكية والطاقة المتجددة.

الجهة المسؤولة

- مجلس جت: قسم الهندسة والبيئة، بالتنسيق مع السكان المحليين.
- السكان: المشاركة في تصميم المساحات الخضراء وتقديم الاقتراحات.
- فريق عمل متخصص: متابعة التطوير والتنفيذ، مع تقديم تقارير دورية لضمان سير العمل بشكل منظم.

توصية رقم 16

تطوير المنتزه البلدي الحالي، إنشاء منتزه إضافي، وتشجير البلدة

يُعد التشجير وتطوير المنتزهات من العوامل الرئيسية لتحسين جودة البيئة وتعزيز الصحة العامة، كما يساهمان في التخفيف من التلوث وتقليل درجات الحرارة. تهدف هذه التوصية إلى تطوير المنتزه البلدي الحالي وتحسين مرافقه، بالإضافة إلى

إنشاء منتزه إضافي في المنطقة الغربية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. كما تشمل المبادرة تعزيز التشجير في البلدة، خاصة في المناطق السكنية والمرافق العامة.

الخطوات التنفيذية

- تطوير المنتزه البلدي الحالي وتحسين بنيته التحتية
  1. إضافة مسارات مشي مظللة، مناطق استراحة، وإضاءة ليلية مستدامة.
  2. توفير مرافق مناسبة، مثل دورات المياه، ومناطق جلوس للعائلات.
  3. إنشاء مناطق ترفيهية للأطفال ومساحات للأنشطة الرياضية.
  4. تحسين مستوى النظافة والصيانة الدورية لضمان بيئة آمنة ومريحة للزوار.
- إنشاء منتزه إضافي في المنطقة الغربية
  1. تخصيص قطعة أرض مناسبة في المنطقة الغربية وتحويلها إلى متنزه عام.
  2. ضمان توافر المرافق الأساسية مثل أماكن الجلوس، مناطق اللعب، والممرات المخصصة للمشي والجري.
  3. إنشاء حديقة نباتية تعليمية لتعزيز الوعي البيئي بين السكان.
- إضافة حراسة ورقابة على المنتزهات
  1. توفير حراسة دائمة على المنتزهات لضمان سلامة المستخدمين.
  2. تركيب كاميرات مراقبة لمتابعة الأنشطة في المنتزهات وضمان الحفاظ على النظام.
  3. تأمين إضاءة ليلية في المنتزهات لضمان سلامة الزوار خلال ساعات الليل.
- الاستدامة والصيانة المستمرة
  1. إعداد خطة صيانة لضمان نظافة المنتزهات وصحة الأشجار والمرافق.
  2. تعيين فريق صيانة مختص لمتابعة أعمال التطوير والتشجير ورعاية النباتات.
  3. تحديد ساعات عمل المنتزه البلدي الحالي لضمان تنظيم الزيارات والحفاظ على النظام، مع مراعاة تخصيص ساعات محددة للعائلات، المدارس، والأنشطة المجتمعية.
- إشراك المجتمع المحلي في أنشطة الصيانة، مثل حملات التشجير والعمل التطوعي للحفاظ على البيئة.
- تشجير البلدة وتعزيز المساحات الخضراء
  1. زراعة الأشجار في الشوارع الرئيسية، الأحياء السكنية، والمؤسسات العامة.
  2. اختيار أنواع الأشجار الملائمة للمناخ المحلي والتي لا تحتاج إلى صيانة مكثفة.

3. تعزيز الغطاء النباتي في الأماكن العامة والساحات المفتوحة.

الجهة المسؤولة

- مجلس جت: الإشراف على عمليات التطوير والتشجير.
- السكان: المشاركة في حملات التشجير والتوعية البيئية.
- فريق صيانة متخصص: متابعة حالة الأشجار والمساحات الخضراء.
- مستشارون في البيئة والتخطيط: لضمان جودة التشجير والتصميم المستدام للمساحات الخضراء.

عنقود 6 :النشاطات الجماهيرية

تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز التفاعل المجتمعي والانتماء للحيز العام من خلال دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والدينية، مما يسهم في خلق بيئة اجتماعية أكثر شمولًا. كما تُولي الاهتمام بإقامة سوق شعبي وتنفيذ مشروع "جت لاند" لتعزيز الحركة الاقتصادية والترفيهية. اضافة لتوفير فضاءات تفاعلية تلبي احتياجات جميع الفئات، بما في ذلك كبار السن، النساء، الأطفال، وذوي التحديات الخاصة، مما يعزز الوعي بأهمية الحيز العام ويعزز المسؤولية الجماعية للحفاظ عليه وتنميته.

توصية رقم 17

إقامة سوق شعبي لإحياء وتعزيز الانتماء للحيز العام

تهدف هذه التوصية إلى إقامة سوق شعبي في البلدة، يُسهم في تعزيز الانتماء للحيز العام وإحياء التراث المحلي. يشكّل هذا المشروع جزءًا من رؤية المجلس المحلي لتعزيز الاقتصاد المجتمعي، من خلال خلق فضاءات عامة نشطة، تعزز الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدة.

يلعب المجلس المحلي دورًا مركزيًا في تخطيط وتنظيم وتفعيل السوق الشعبي، باعتباره جهة مسؤولة عن إدارة الحيز العام وتطويره بما يخدم الصالح العام. من خلال إشرافه المباشر على إقامة السوق، يضمن المجلس أن يكون هذا المشروع متاحًا بشروط عادلة لجميع أصحاب المصالح الصغيرة والحرفيين المحليين، وأن يشكل رافعة اقتصادية حقيقية لدعم مشاريعهم وتعزيز استدامتها، بما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المحلي بأكمله.

علاوة على البعد الاقتصادي، فإن المجلس المحلي يرى في إقامة هذا السوق أداة لتقوية النسيج الاجتماعي، عبر إتاحة مساحة للتفاعل الاجتماعي، وتنظيم أنشطة ثقافية وتراثية تعزز الهوية المحلية وروح الانتماء لدى الأهالي.

إن قيام المجلس المحلي بتفعيل السوق الشعبي، ومتابعته المستمرة لضمان نجاحه واستمراريته، يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو إدارة الحيز العام بشكل تشاركي، حيث يُصبح السوق نموذجًا يُجسد التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز مكانة المجلس المحلي كطرف فاعل ومسؤول عن تطوير اقتصاد البلدة ورفع جودة الحياة فيها، من خلال برامج تنموية مستدامة تستجيب لاحتياجات السكان وتدعم قدراتهم الإنتاجية.

خطوات التنفيذ:

- اختيار الموقع المناسب:

1. تحديد منطقة ذات مداخل ومخارج مناسبة ومواقف خاصة للسيارات، حيث تسهل الوصول إلى السوق لجميع الزوار من مختلف المناطق.
2. من المفضل اختيار موقع في منطقة "جت لاند" أو في إحدى المساحات الخضراء الكبيرة، حيث يُمكن تحويل هذه المساحات إلى أماكن نشطة ومؤثرة، مما يعزز من العلاقة بين سكان البلدة وحيّزهم العام.

- تعيين مسؤول لتنظيم السوق:

1. تعيين مسؤول من قبل المجلس المحلي لتنظيم السوق وإدارته. ستكون مسؤولية هذا الشخص ضمان سير الفعاليات بسلاسة، والتنسيق مع المشاركين، والحفاظ على النظام داخل السوق.
2. على المسؤول أن يتأكد من وجود خطة لتوزيع الأنشطة في السوق وتوفير جميع المرافق اللازمة، مثل الكهرباء، المياه، والمرافق الصحية.

- الترويج للسوق وتعزيز الانتماء للمكان:

1. الترويج للسوق في المجتمع المحلي عبر وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال حملات إعلامية داخل البلدة لضمان جذب السكان والزوار.
2. تنظيم أنشطة ثقافية وفنية تُعزز من الانتماء للمكان مثل عروض موسيقية محلية، ورش عمل فنية، ومسابقات تعكس الثقافة المحلية.
3. تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال إشراك السكان المحليين في تصميم الأنشطة وفعاليات السوق.

- تعزيز الأنشطة الاجتماعية والثقافية:

1. تنظيم أنشطة تعكس التراث المحلي وتعزز الثقافة المحلية مثل بيع الحرف اليدوية، الطعام التقليدي، والعروض الثقافية.
2. إضافة الأنشطة الترفيهية التي تساهم في جذب مختلف الفئات العمرية وتوفير مكان للتجمع الاجتماعي وتبادل الخبرات.

- اقامة لجنة خاصة لتنظيم السوق:

تشكيل لجنة من المجلس المحلي وأعضاء المجتمع لإدارة السوق وضمان استدامته على المدى الطويل. اللجنة تتولى تنظيم فعاليات السوق، تحديد جدول الأنشطة، والإشراف على تقديم الدعم الفني واللوجستي للبائعين والمشاركين.

- الصيانة المستمرة للحيز العام: ضمان صيانة السوق وتنظيفه بشكل مستمر، مع توافر خطة صيانة بيئية للتأكد من استدامة الحيز العام. يجب أن يتوفر للمشاركين مرافق صحية آمنة ونظيفة، وأماكن لتناول الطعام والأستراحة.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي: هو المسؤول الرئيسي عن تخصيص الموارد المالية والفنية لإقامة السوق الشعبي، وتوفير الدعم اللوجستي.

اللجنة الخاصة: تتولى التنظيم والإدارة المباشرة للسوق الشعبي وضمان استمراريته.

المسؤول عن تنظيم السوق: شخص معين من المجلس المحلي لتنسيق الأنشطة والإشراف على سير العمل.

الأهداف:

- تعزيز الانتماء المجتمعي: السوق الشعبي سيعزز شعور السكان بالانتماء للمكان من خلال تفعيل الحيز العام وتحويله إلى مركز اجتماعي حيوي.
- دعم الاقتصاد المحلي: من خلال توفير منصة لأصحاب المشاريع الصغيرة لبيع منتجاتهم وتعزيز التجارة المحلية.
- تحسين التواصل الاجتماعي: السوق الشعبي سيكون مركزًا للتفاعل الاجتماعي بين السكان من مختلف الأعمار والخلفيات.
- إحياء التراث المحلي: السوق سيحافظ على التراث الثقافي من خلال بيع الحرف اليدوية والمنتجات المحلية، مما يعزز الهوية الثقافية.

توصية رقم 18

إقامة برنامج لتفعيل المؤسسات العامة كجزء من إتاحة الحيز العام لجميع المواطنين

تهدف هذه التوصية إلى تعزيز دور المؤسسات العامة لمراكز خدمة شاملة للمجتمع، من خلال برامج متنوعة تواكب احتياجات جميع الفئات العمرية. تهدف هذه التوصية إلى إنشاء خطة سنوية تُفعّل المراكز العامة وتُنشطها لتلبية احتياجات المواطنين من جميع الفئات، بما في ذلك الأطفال، الشباب، الجيل الذهبي، وذوي التحديات الخاصه. ويشمل ذلك تقديم ورشات تعليمية، محاضرات تفاعلية، وأنشطة متنوعة تسهم في إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية في البلدة.

خطوات التنفيذ:

- إنشاء خطة عمل سنوية:

1. تطوير خطة شاملة تتضمن ورشات ومحاضرات لجميع الفئات العمرية خلال العام، مع تحديد جدول زمني واضح لكل نشاط.

2. تخصيص الأنشطة وفقًا للاحتياجات الخاصة بكل فئة: الأطفال، الشباب، الجيل الذهبي، وذوي التحديات الخاصة.

- محاضرات وورشات للمجتمع:

1. تنظيم محاضرات ثقافية في المركز الجماهيري، مع التركيز على مواضيع هامة للمجتمع مثل الثقافة العامة، التوجيه الأسري، والتنمية الشخصية.

2. إقامة ورشات متنوعة، مثل ورشات بناء الفخار، صناعة المخبوزات، وصناعات يدوية، التي تستهدف تعزيز المهارات الفنية والإبداعية لدى المواطنين.

3. تقديم ورشات تدريبية للأمهات والعائلات، بما في ذلك مواضيع مثل التربية الإيجابية، والطبخ الصحي، والأنشطة الترفيهية للأطفال.

- أنشطة خاصة للشباب:

1. تقديم برامج شاملة للشباب، تشمل ورشات تطوير الذات، ريادة الأعمال، وإعداد الشباب لسوق العمل.

2. تنظيم فعاليات رياضية وثقافية في المراكز الرياضية والملاعب العامة.

- فعاليات مخصصة للجيل الذهبي:

1. تنظيم محاضرات وبرامج تعليمية لذوي الجيل الذهبي، بما في ذلك مواضيع صحية، وتدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوجيهات لتحسين نوعية الحياة.

2. إقامة لقاءات اجتماعية ومناسبات ثقافية لهم لتوفير بيئة تفاعلية وآمنة.

- أنشطة لذوي التحديات الخاصة:

1. تنظيم ورشات وفعاليات مخصصة لذوي التحديات الخاصة، تشمل أنشطة تدريبية وترفيهية تساعدهم في تطوير مهاراتهم الاجتماعية والمهنية.

2. التعاون مع المنظمات والجمعيات المحلية التي تدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، لضمان توفير الدعم المناسب.

- التقييم والمتابعة:

1. متابعة التنفيذ.

2. تشكيل لجنة متابعة من قسم المعارف والبرامج الثقافية في المجلس المحلي، للتأكد من تنفيذ الأنشطة بشكل فعّال.

3. إعداد تقارير دورية تقيم نتائج الأنشطة، وتحليل مدى التفاعل من قبل المشاركين.

4. جمع ملاحظات وآراء المشاركين لضمان تحسين الأنشطة في المستقبل.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي: مسؤول عن بناء خطة عمل استراتيجية طويلة الأمد وقصيرة الأمد، تهدف إلى تفعيل المؤسسات العامة بشكل مستدام.

المراكز العامة: التنسيق بين المراكز المختلفة في البلدة لضمان تقديم برامج تلبي احتياجات جميع الفئات.

المتطوعون: المساعدة في تنظيم ورشات العمل، وتقديم الدعم اللوجستي للمشاركين.

المدارس: التعاون مع المدارس لتنظيم أنشطة للشباب، مثل ورشات عمل بعد المدرسة، ومحاضرات تثقيفية.

توصية رقم 19

توفير وصيانة أجهزة إزالة الرجفان (ديفيبريلاتور – דפיברילטורים) في الأماكن العامة

تُعدّ حالات توقف القلب المفاجئ من الأسباب الرئيسية للوفيات، ويمكن أن يؤدي التدخل السريع باستخدام جهاز إزالة الرجفان القلبي إلى إنقاذ الأرواح. لذا، تأتي هذه التوصية لتوفير أجهزة إزالة الرجفان القلبي في مواقع استراتيجية داخل البلدة، مع ضمان صيانتها الدورية، وتعزيز وعي السكان بأهمية استخدامها.

خطوات التنفيذ:

- إجراء إحصاء شامل: حصر جميع أجهزة إزالة الرجفان القلبي الموجودة حاليًا في البلدة، بما يشمل مواقعها وحالتها التشغيلية، لتحديد النواقص والمناطق التي تحتاج إلى أجهزة إضافية.
- رصد الميزانية:

1. التوجه إلى اللجنة المالية للمجلس بطلب لتخصيص ميزانية للمشروع.
2. جمع التبرعات من السكان والشركات المحلية والجهات الخيرية.
3. التوجه إلى منظمات مثل نجمة داود الحمراء واتحاد الإنقاذ (איחוד הצלה) بطلب للمساعدة في التمويل أو التبرع بالأجهزة.

- تطبيق المشروع:

1. تحديد الأماكن المركزية في القرية، مثل مؤسسات المجلس المحلي، والمدارس، والمساجد، والمراكز المجتمعية، ونقاط التجمع.
2. شراء أجهزة ذات جودة عالية وموثوقة، بما يتناسب مع الميزانية المتاحة.
3. وضع الأجهزة في النقاط التي تم تحديدها، مع تركيبها بشكل صحيح وواضح.

- تدريب السكان: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لسكان البلدة، بما في ذلك طلاب المدارس والكوادر في المؤسسات العامة، لتعليمهم كيفية استخدام الجهاز.
- إنشاء نظام متابعة وصيانة عبر تخصيص فريق مسؤول لمتابعة جاهزية الأجهزة، وصيانتها الدورية، والتأكد من صلاحية البطاريات والأقطاب الكهربائية.
- إشراك الجمهور: نشر توجيهات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولوحات إرشادية بجانب الأجهزة، لزيادة وعي السكان بأهميتها وطريقة استخدامها.

- تطوير خريطة تفاعلية: إنشاء تطبيق أو نشر خريطة إلكترونية توضح مواقع الأجهزة لتسهيل الوصول إليها عند الحاجة.

الجهة المسؤولة:

المجلس المحلي: مسؤول عن تنفيذ المشروع، شراء الأجهزة، تركيبها، والإشراف على الصيانة الدورية.

لجنة الصحة والطوارئ: متابعة التدريبات وتنسيق حملات التوعية والصيانة.

المجتمع المحلي: المشاركة في الدورات التدريبية والإبلاغ عن أي أعطال أو مشكلات في الأجهزة.

الهدف:

تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ الصحية وزيادة فرص إنقاذ الأرواح من خلال توفير أجهزة إزالة الرجفان القلبي في المواقع العامة، وضمان معرفة السكان بطريقة استخدامها بالشكل الصحيح.

توصية رقم 20

استكمال مشروع "جت لاند" وتعزيز المرافق الرياضية في البلدة

يُعَدّ مشروع "جت لاند" من المبادرات المهمة التي تسعى إلى تحسين جودة الحياة في بلدة جت من خلال إنشاء مرافق رياضية حديثة تلبي احتياجات السكان. تم إنجاز جزء من المشروع، بينما لا يزال هناك قسم آخر لم يُستكمل بعد بسبب نقص التمويل. يشمل المشروع إقامة بركة سباحة مغلقة، قاعة رياضية متعددة الاستخدامات، ومنطقة ألعاب حديثة للأطفال، مما يساهم في تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي وتعزيز الأنشطة الرياضية والاجتماعية. يهدف استكمال المشروع إلى توفير بيئة آمنة ومجهزة لممارسة الرياضة، ودعم الفئات المختلفة في البلدة، وخاصة الشباب والعائلات.

الخطوات التنفيذية

- فحص مراحل المشروع وتقييم الاحتياجات
  1. مراجعة الوضع الحالي للمشروع وتحديد العقبات التي أدت إلى توقف التنفيذ.
  2. إجراء دراسة ميدانية شاملة لتقييم الاحتياجات المتبقية، والتأكد من توفر البنية التحتية اللازمة لاستكمال العمل.
  3. تحديث الخطط الهندسية والمالية بما يتناسب مع المرحلة القادمة من المشروع.

- إقامة بركة سباحة مغلقة
  1. استكمال أعمال البناء والتجهيزات الخاصة ببركة السباحة المغلقة وفق معايير السلامة والجودة.
  2. توفير مرافق إضافية مثل غرف تبديل الملابس، دوشات، وأنظمة تدفئة حديثة تتيح استخدامها على مدار العام.
  3. إطلاق برامج تدريب على السباحة لجميع الفئات العمرية، مع التركيز على الأطفال والشباب.

- إنشاء قاعة رياضية متعددة الاستخدامات

1. استكمال تجهيز القاعة لاستضافة الرياضات المختلفة مثل كرة السلة، كرة القدم المصغرة، الكرة الطائرة، وتمارين اللياقة البدنية.
2. تخصيص مساحات داخل القاعة للتمارين الجماعية والأنشطة الرياضية المختلفة.
3. تطوير برامج تدريبية وفعاليات رياضية لتعزيز مشاركة المجتمع في الأنشطة البدنية.

- تطوير منطقة ألعاب حديثة للأطفال

1. تصميم منطقة ألعاب حديثة وآمنة، تناسب مختلف الفئات العمرية، مع مراعاة معايير السلامة والجودة.
2. توفير ألعاب تفاعلية وتنموية تساعد على تحفيز الإبداع وتعزيز المهارات الحركية للأطفال.
3. إنشاء أماكن جلوس مريحة للأهالي لمتابعة أطفالهم أثناء اللعب.

- تجنيد ميزانية واستقطاب دعم مالي لاستكمال المشروع

1. العمل على تأمين التمويل اللازم من خلال التواصل مع الجهات الحكومية المختصة للحصول على دعم رسمي.
2. إطلاق حملات لجمع التبرعات من رجال الأعمال وأصحاب المصالح المحليين لدعم المشروع.
3. التقدم بطلبات للحصول على تمويل من صناديق دعم المشاريع الرياضية والاجتماعية لضمان استدامة التنفيذ.
4. البحث عن شراكات مع مؤسسات أهلية وخيرية للمساهمة في تغطية تكاليف الإنشاء والتشغيل.

- التنسيق مع الجهات المختصة لضمان التنفيذ الفعّال

1. التعاون الوثيق بين مجلس جت المحلي، قسم الهندسة، والجهات الداعمة لضمان سير العمل وفق الجدول الزمني المحدد.
2. متابعة سير العمل ميدانيًا، وحل أي عقبات إدارية أو لوجستية تعرقل تقدم المشروع.
3. إشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط واتخاذ القرار لضمان تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان.

الاستدامة والصيانة المستمرة:

- وضع خطة صيانة دورية تضمن استمرار تشغيل المرافق بكفاءة وجودة عالية.
- تخصيص فريق مختص لمتابعة نظافة وسلامة المنشآت الرياضية.
- تطوير برامج اشتراك رمزية للمرافق الرياضية لضمان استدامتها ماليًا وإتاحتها لجميع السكان.

الجهة المسؤولة

- مجلس جت المحلي: الإشراف العام، تأمين الميزانيات، وإدارة المشروع.
- قسم الهندسة والتخطيط: تنفيذ الأعمال الإنشائية ومتابعة مراحل التطوير.
- رجال الأعمال وأصحاب المصالح: المشاركة في تمويل المشروع من خلال التبرعات والاستثمارات.

- صناديق دعم المشاريع الرياضية والاجتماعية: تقديم تمويل لاستكمال المرافق.
- المجتمع المحلي: المساهمة في دعم المشروع من خلال الحملات التطوعية والتبرعات.

توصية رقم 21

وضع برنامج سنوي لجميع الأنشطة الرياضية الجماهيرية وتعزيز العلاقة بين الحيّز العام والسكان

تُعدّ الأنشطة الرياضية الجماهيرية وسيلة رئيسية لتعزيز الصحة الجسدية والذهنية، إلى جانب دورها في ترسيخ روح التعاون والانتماء بين أبناء المجتمع وتعزيز العلاقة مع الحيّز العام. في الفضاءات العامة مثل الساحات، الملاعب، والمتنزهات تشكّل جزءًا أساسيًا من هوية البلدة، واستخدامها للفعاليات الرياضية يساهم في إحياء هذه المساحات وتعزيز شعور السكان بالانتماء لها.

تهدف هذه التوصية إلى إعداد برنامج سنوي منظّم لجميع الفعاليات الرياضية، بالتنسيق مع قسم الرياضة والجهات المعنية، لضمان استغلال المساحات العامة وتحويلها إلى مراكز حياة مجتمعية نشطة. يشمل البرنامج تحديد مواعيد مسبقة لمختلف الأنشطة، مثل يوم المشي السنوي، المسابقات الرياضية في كرة السلّة وكرة القدم، إضافةً إلى أنشطة رياضية مخصصة للنساء وأخرى موجهة للعائلات بأكملها. كما يتضمن البرنامج آليات إعلام السكان بجدول الفعاليات، خاصة عند الحاجة إلى إغلاق شوارع لتنظيم الحدث، إلى جانب تنسيق الجهود مع المدارس والجمهور العام لتشجيع التسجيل والمشاركة الفعالة.

الخطوات التنفيذية

- بناء خطة عمل سنوية بالتعاون مع قسم الرياضة
  1. وضع جدول زمني مُسبق لجميع الأنشطة الرياضية الجماهيرية لضمان التخطيط الفعّال.
  2. تحديد الفضاءات العامة التي سيتم استخدامها، مثل الساحات العامة، الملاعب، المنتزهات، والشوارع المغلقة مؤقتًا.
  3. تنسيق المواعيد مع الجهات الرسمية لتجنب التعارض مع مناسبات أخرى في البلدة.
- تعزيز استخدام الحيز العام وتحفيز السكان على الارتباط به
  1. تنظيم الفعاليات الرياضية في المساحات المفتوحة مثل الساحات العامة والحدائق، لتعزيز علاقتها بالمجتمع.
  2. تطوير أنشطة رياضية موسمية تتناسب مع المناخ والفئات العمرية المختلفة.
  3. توفير بنية تحتية مرنة تتيح استخدام الحيز العام بشكل دائم للأنشطة الرياضية والترفيهية.
- تحديد فعاليات رياضية ثابتة سنويًا
  1. يوم المشي السنوي: تنظيم حدث رياضي جماهيري لتعزيز النشاط البدني والمشاركة المجتمعية.
  2. يوم المسابقات الرياضية: تنظيم بطولات محلية في كرة السلة، كرة القدم، ورياضات أخرى.

3. فعاليات مخصصة للنساء: إقامة أنشطة رياضية في القاعات المغلقة لتعزيز الرياضة النسائية.

4. أنشطة رياضية للعائلات: تنظيم فعاليات رياضية تفاعلية تُشجّع العائلات على ممارسة الرياضة معًا.

- تنظيم وإعلام الجمهور بالفعاليات الرياضية

1. إعلام السكان بإغلاق شارع مركزي في البلدة عند الحاجة، بالتنسيق مع قسم الهندسة والشرطة.
2. التنسيق مع المدارس لدمج الطلاب وتشجيعهم على التسجيل والمشاركة في الأنشطة الرياضية.
3. استخدام وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر جدول الفعاليات وتحفيز السكان على المشاركة.

- التنسيق بين الجهات المختلفة لإنجاح الفعاليات

1. التعاون بين قسم الرياضة وقسم الهندسة لضمان جاهزية البنية التحتية للفعاليات الرياضية.
2. تجنيد المتطوعين للمساعدة في تنظيم وإدارة الفعاليات بشكل منظم.
3. التنسيق مع الشرطة ونجمة داود الحمراء لضمان السلامة العامة خلال الأنشطة الرياضية.

الاستدامة والتنظيم المستمر

- وضع تقييم سنوي لمتابعة مدى نجاح البرنامج وإدخال تحسينات عليه في الدورات القادمة.
- إنشاء مجموعة عمل دائمة تضم ممثلين من مختلف الجهات لضمان استمرارية البرنامج.
- تطوير آلية تسجيل إلكتروني للمشاركين لتسهيل عملية التنظيم والإدارة.

الجهة المسؤولة

- قسم الرياضة في المجلس المحلي: الإشراف على تنفيذ البرنامج الرياضي وإدارته.
- قسم المعارف في المجلس المحلي: التنسيق مع المدارس والمؤسسات التعليمية لضمان مشاركة الطلاب.
- قسم الهندسة: الإشراف على التحضيرات اللوجستية المتعلقة بالبنية التحتية للفعاليات.
- الشرطة ونجمة داود الحمراء: تأمين الفعاليات الرياضية الجماهيرية وضمان السلامة العامة.

توصية 22

تنظيم أنشطة جماهيرية في المناسبات الدينية وتفعيل الحيز العام

تُعَدّ المناسبات الدينية فرصة محورية لتعزيز الروابط الروحية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهي ليست مجرد مناسبات احتفالية، بل محطات ذات أبعاد ثقافية وتربوية واجتماعية تعزز الهوية المجتمعية والانتماء الجماعي.

ولأن الحيز العام – من ساحات المدارس، والميادين العامة، والملاعب، والقاعات المفتوحة – يمثل فضاءً مشتركًا لجميع السكان، فإن تفعيل هذا الحيز خلال المناسبات الدينية يمنحه بُعدًا ثقافيًا واجتماعيًا يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة تجاهه.

استخدام الحيز العام في هذه المناسبات يحوّله إلى ساحة للتفاعل المجتمعي، تجمع بين البعد الديني القيمي وبين البعد الاجتماعي الثقافي، ما يكرس ثقافة الحفاظ على الفضاءات العامة باعتبارها ملكية مشتركة لجميع الأهالي.

لماذا المجلس المحلي هو المسؤول؟

- المجلس المحلي هو الجهة القانونية والتنظيمية المسؤولة عن إدارة الحيز العام، بما يضمن استخدامه العادل والمنظم لخدمة المجتمع بأكمله.
- المجلس مسؤول عن التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة (الأقسام الداخلية، الجمعيات، المتطوعين)، بما يضمن تجنب الفوضى وضمان الجودة التنظيمية.
- باعتبار المناسبات الدينية جزءًا من الهوية الثقافية لأهالي البلدة، فإن المجلس المحلي مسؤول عن ضمان أن تكون الأنشطة متاحة ومتنوعة، بحيث تلبي احتياجات الفئات المختلفة (الأطفال، الشباب، العائلات، وكبار السن).
- وجود المجلس المحلي على رأس هذا الملف يضمن أن تتم إدارة الفعاليات وفق رؤية مهنية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار الجانب التربوي، القيمي، والسلامة العامة.

مراحل التنفيذ :

- لجنة توجيه مهنية

  يتم تشكيل لجنة توجيه تضم ممثلين عن:
  - قسم المعارف
  - قسم الخدمات الاجتماعية
  - الجمعيات الدينية المحلية
  - أئمة المساجد
  - ممثلين عن لجان أولياء الأمور
  - نشطاء ومتطوعين من المجتمع المحلي
- تعمل اللجنة على إعداد خطة سنوية متكاملة لجميع المناسبات الدينية، على أن يتم تقديمها للمجلس المحلي بحد أقصى في شهر ديسمبر من كل عام، بحيث تشمل:
  - البرامج المقترحة
  - المواقع والحيزات العامة المخصصة
  - الشراكات المحلية
  - الميزانيات التقديرية
  - آليات المتابعة والتقييم
- تحديد الفعاليات (أمثلة)

- في شهر رمضان:
  - تنظيم فعاليات تربوية وترفيهية في ساحات المدارس بعد صلاة التراويح.
  - ليالي قرآنية وندوات في الساحات العامة حول قيم الشهر الفضيل.
  - مسابقات ثقافية وأنشطة للأطفال في الملاعب بعد العصر.
- في الأعياد:
  - تنظيم مهرجانات عيد للأطفال والعائلات في الحدائق العامة، تتضمن ألعابًا وأنشطة ثقافية.
  - أيام ترفيهية في المنتزهات المحلية بمشاركة فرق تطوعية.
- المناسبات الدينية الأخرى:
  - ذكرى الإسراء والمعراج: تنظيم احتفال مجتمعي في قاعة عامة يشمل فعاليات دينية وثقافية.
  - المولد النبوي: مسيرة شعبية، وفعاليات ثقافية للأطفال والعائلات في الحيزات العامة، تتخللها عروض تراثية وفقرات توعوية.

- إطار مهني لتنظيم الفعاليات
  - جميع الفعاليات تُقام وفقًا للقيم الإسلامية والسنن النبوية، مع الحفاظ على الطابع الأخلاقي والقيمي للمناسبات والتعدد الثقافي في البلدة.
  - المجلس المحلي يحدد الحيزات العامة المتاحة، ويضع شروطًا واضحة للاستخدام، تشمل:
    - معايير الحفاظ على النظافة.
    - شروط السلامة العامة.
    - الالتزام بعدم التعدي على الحيزات الخاصة.
  - توفير خدمات لوجستية مثل:
    - تجهيزات الصوت والإنارة.
    - خدمات النظافة.
    - توفير الحراسة والتنظيم.

المتابعة والتقييم

- تُعد لجنة التوجيه تقريرًا ختاميًا سنويًا، يُعرض أمام المجلس المحلي، ويوثق:
  - الفعاليات التي تم تنفيذها.
  - مستوى الحضور والمشاركة.
  - أبرز النجاحات والتحديات.
  - توصيات لتحسين الفعاليات في العام التالي.
- يتم نشر ملخص التقرير للمجتمع المحلي لتعزيز الشفافية وإشراك الجمهور في تقييم الفعاليات واقتراح أفكار جديدة.

الجهة المسؤولة

- قسم المعارف في المجلس المحلي – الجهة التنفيذية الأساسية.
- جمعيات دينية محلية – شركاء في التخطيط والتنفيذ.
- متطوعون ونشطاء من المجتمع المحلي – داعمون في التنفيذ الميداني.